شرح الميبذي

كمال الدين مير حسين بن معين الدين الميبذي

المتوفى سنة ٩١٠ هـ

على

هداية الحكمة

لأثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري

المتوفى سنة ٦٦٣ هـ

وعليه شروح منتخبات من تعليقات

المولوي محمد نظام الدين الكيرانوي

الإعتناء والمراجعة

محمد لقمان بن علي الشامل العرفاني

الناشر

دار الفتوحات العلمية

DFI

جميع الحقوق محفوظة

Copyright reserved ©

جميع حقوق الملكية محفوظة **لدار الفتوحات العلمية.**

يحضر طبع أو تصوير الكتاب أو تسجيله على الآلات والالكترونية الا بموافقة الناشر.

No part of this book may be distributed in any form or by any means, or stored in a data base , without the permission of the publisher .

دار الفتوحات العلمية

كيرلا – الهند

Dar Al – Futhuhath Al – ilmiyya

kerala – India

Email: darulfuthuhathililmiyya@gmail.com

يرجى مشاركة آرائك واقتراحاتك في هذا البريد الالكتروني، ولا تنس الابلاغ عن أخطاء الكتاب.

Please share your opinions and suggestion with this id, don't forget to point out mistakes and errors in the book .

الطبعة الثانية

١٤٤٤ هـ / ٢٠٢٣ م

كلماتنا

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه الفائزين برضوان أرحم الراحمين .

أما بعد : فإننا مسرورن في إعداد نسخة جديدة ومنقحة لشرح القاضي مير الميبذي على هداية الحكمة للشيخ أثير الدين الأبهري، ومرتاحون في العمل القليل من لدينا من تزيين هذا الكتاب وتنقيحه، ولكنّه بالنسبة الينا كان عسيرا جدا لأننا أنفقنا له الشهور والجهود؛ فحق عليك أيها الطالب أن تستعمل هذا الكتاب حق الاستعمال، وتُنبهنا علي الأخطاء والزلات .

ومن الوجوب الكفائي ان تكون منا أمة يعلمون عقائد الإسلام وأصول الدين ويتفوّقون فيها ويستدلون لها ويجيبون عما أُورد عليها ببراهين يصمِّت أفواه الملحدين والمبتدئين؛ كي يستمر دين الإسلام وشريعته السمحة الى يوم القيامة عالية الأعناق ، سابقة الدرجات . وفن أصول الدين والعقيدة يحتاج الى عديد من الآلات من الفنون العقلية والعلمية والنقلية . ومن أحوجها : فن الطبيعات والإلهيات . قد صنف فيهما عدة مؤلفات، وأكثر ما تداول العلماء منها قراءة وشرحا واستفادة؛ كتاب أثير الدين الأبهري المسمى ب "**هداية الحكمة**" وقد عمل لها العلماء وكتبوا شروحا لها . ومن أبرزها : **شرح مير حسين الميبذي،** ها هي ما بأيدينا.

عملنا في هذا الكتاب

* **المراجعة وتسجيل النسخ** : أخذنا أربع نسخ للكتاب ، وهي (أ) و (ب) ، و (ج) ، و (د) .

(أ) نسخة جديدة مطبوعة طبعها سونكاق (soncag) باستانبول مع تحقيق د . كريم فاروق الخولي ، وعدد صفحاتها ٣٠٣.

(ب) نسخة قديمة مطبوعة مع تعليقات نظام الدين الكيرواني ، طبعها بطوطه بدلهي – هند بعنوان "الميبذي" وكتب في أعلاها " الله يجتبي من يشاء ويهدي إليه من ينيب " وعدد صفحاتها ١٨٠.

(ج) نسخة مصورة من نسخة قديمة مطبوعة طبع في تركيا سنة ١٣١١ ه بترخيص من نظارة المعارف بعنوان "القاضي مير على الهداية"، عدد صفحاتها ١٢٨ .

(د) نسخة مصورة من نسخة جديدة مع حاشية دراية الحكمة وليس فيها شرح الميبذي، طبعها مكتبة المدينة بكراتشي – باكستان سنة ١٤٤٠ ه، وعدد صفحاتها ١١٧.

وجعنا المقدمة منها النسخة (أ) ثم نعارضها ببقية النسخ، وحينما اختلفت في مراجعتنا نأخذ ونختار أجودها ونشير الي باقيها في أسفل الصفحة بالحروف الأبجدية.

* **التعيقات** : ووضعنا في اسفل الصفحات شروحا وتعليقات ، إنتخبناها من تعليقات النسخة (ب) ما نمكن قراءته. وتركنا ما تعسرت لنا قراءته بعوائق نسخه . وقد خلطنا تسجيل النسخ والتعليقات والترجمات في أسفل الصفحة ولكن أشرنا الى التعليقات ب (ت) في نهاية كل واحد منها والي النسخ بما ذكرنا (أ ، ب ، ج ، د)، والترجمات ظاهرة لكم . وفعلنا هكذا لتقليل الحجمات والسعر، عفوا.

* **ترجمة المذاهب والأعلام** : قد قمنا بوظيفة ترجمة من ذكر في الكتاب من الأعلام والمذاهب والفرق. وكلما تكرر ذكرهم نبهناكم على تقدم ذكر ترجمتهم ورقم صفحتها في أسفل الصحيفة.

* **التشكيل والضبط** : شكلنا الكلمات والحروف ما يحتاج اليه المتعلمون والقارؤون فقط دون كلها؛ فإنه عائق لرياضة عمل التعبير ومانع لتعلم إعراب الكلمات وتركيبها ومهبط لتطور الطلاب في اللغة العربية.

* **ترجمة المصنف والشارح** : أتينا في بداية الكتاب بترجمتهما واعتمدنا لها على كتب التراجم المعتمدة، وأظهرنا أساميها ورقم صفحاتها في أسفل الصفحة.

* **التبويب** : ترى في هذا الكتاب التبويب ، وافهم أنه من لدينا لا من المصنف والشارح . وصنعنا هذا لتسهيل الإطلاع والترتيب للطلاب والقارئين.

* **حل الكلمات المختصرة** : وردت في الأصل بعض الكلمات المختصرة وقد أوردناها كاملة، ومنها : (المص) : المصنف . (ظ) : ظاهر . (فظ) : فظاهر . (الظ) : الظاهر . (مح) : محال . (المح) : المحالة أو الاستحالة . (حيذ، ح) : حينئذ . (فح) ، (حيذ) : فحينئذ، حينئذ (هف) : هذا خلف . (لا نم) : لا نسلم . (لو تم) : لو تسلم . (فم) : فمسلم . (لا يخ) : لا يخلو . (تع) : تعالى . (مم) : ممنوع أو ممتنع . (ممة) : ممنوعة . (يق) : يقال . (المط) : المطلوب . (بط) : باطل . (كك) : كذلك. (المق) : المقصود . (التس) : التسلسل . ووردت بعض الكلمات متصلة في الرسم بغيرها ، ومنها : (كلواحد) : كل واحد . (وإنكان) : وإن كان . (كلمنهما) : كل منهما . (فانقلت) : فإن قلت . (كلشي) : كل (وانلم) : وإن لم.

* **تخليص المتن** : وضعنا أمام كل فصل متنه مجردا عن شرحه . وذلك لتقريب الأفهام الى المسائل على صورة التلخيص .

ترجمة المصنف

هو أثير الدين، المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي (ت ٦٦٣ هـ) : منطقي، فلكي، له إشتغال بالحكمة والطبيعات والفلك . وكان الأثير – على جلالة قدره في العلوم – يأخذ الكتاب ويجلس بين يدي الشيخ كمال الدين الشافعي يقرأ عليه والناس يوم ذاك يشتغلون في تصانيف الأثير .

من كتبه : الإيساغوجي (في المنطق) ، والإشارات، ومختصر في علم الهيئة، وهداية الحكمة (كتابنا هذا)، ورسالة الأسطرلاب، وتنزيل الأفكار في في تعديل الأسرار (في المنطق)، كشف الحقائق في تحرير الدقائق (في الفلسفة)، وزبدة الكشف ، وجامع الدقائق في كشف الحقائق (في المنطق) ، ودراية الأفكار، والزيج الشامل، والزيج الإختياري (يعرف بالزيج الأثيري)، مغني الطلاب حاشية علي شرحه لإيساغوجي، وثلاث رسائل في علم الفلك[١] .

ترجمة الشارح

هو كمال الدين مير، حسين بن معين الدين الميبذي، المعروف بقاضي مير (ت ٩١٠هـ) : صوفي، عالم بالحكمة والطبيعات والنحو، ماهر في العلوم العقلية، من تلاميذ الجلال الدواني . ولد بيزد وتوفي بهراة ، وتولي قضاء يزد في دولة السلطان يعقوب، واستشهد في ظهور الطائفة الأردبيلية . له : تصانيف عربية وفارسية، فمن العربية : شرح كافية ابن الحاجب، و شرح الشمسية، مختصر مقاصد حكمة فلاسفة العرب، وشرح هداية الحكمة (الذي بين أيدينا) يعرف بقاضي مير على الهداية، وشرح الكافية في النحو . ومن الفارسية : شرح ديوان علي[٢] .

---

(١) هدي العارفين : ٢ / ٤٦٩ ، الأعلام : ٧ / ٢٧٩ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٩٠٤ ، وفيات الأعيان : ٥ / ٣١٣ .

(٢) الأعلام : ٢ / ٢٦٠ ، معجم المؤلفين : ١ / ٦٤٥ ، سلم الوصول الى طبقات الفصول : ٥ / ٣٤٦، ٣٤٧ ، روضات الجنان : ٣ / ٢٣٥ .

هداية الحكمة وشروحها والحوشي عليها

هداية الحكمة متن متين مرتب على **ثلاثة أقسام** : **الأول** في المنطق ، **والثاني** في الطبيعي ، **والثالث** في الإلاهي . أوله الحمد لله حق حمده الخ وصنفت علي هذا المتن شروح . ومنها :

(١) شرح لأحمد بن محمود الهروي الخزرباني ، مولى زاده . يشتمل على ما سوى المنطق . كتبت عليه حواش . **ومنها** :

(١) حاشية للمولى موسى بن محمود المعروف بقاضي زاده الرومي .

(٢) حاشية الشيخ محمد بن محمود الوفائي .

(٣) حاشية خضر شاه بن عبد اللطيف المنتشوي .

(٤) حاشية صلاح الدين معلم السلطان با يزيد خان .

(٢) شرح للقاضي مير حسين بن معين الدين الميبذي (الذي بيديك) شرح فيه قسم الطبيعات وقسم الالاهيات دون قسم المنطق وكتبت عليه أيضا حواش **ومنها** :

(١) حاشية المولى مصطفى بن يوسف المعروف بخواجه زاده.

(٢) حاشية المولى مصلح الدين محمد بن صلاح اللاري.

(٣) حاشية نصر الله بن محمد الخلخالي .

(٤) حاشية لطف الله بن الياس الرومي .

(٥) حاشية السيد الشريف علي بن محمد الحرجاني.

(٦) حاشية أمير فخر الدين الاسترابادي

(٣) شرح لمحمد بن شريف الجرجاني سماه حل الهداية.

(٤) شرح لميرك شمس الدين محمد بن مبارك شاه البخاري الجنكي .

(٥) شرح أمين الدولة .

(٦) شرح صدر الدين محمد الشيرازي .

---

(١) كشف الظنون : ٢ / ٢٠٢٧ وغيره

التعرف باالمذاهب المذكورة في الكتاب

الحكماء : هم علماء الفلسفة الاسلامية، وهم على أصناف :

فلاسفة مشائيين : هم أتباع مدرسة أرسطو في الفلسفة، سموا هكذا نسبة الى زعيمهم؛ لأنه كان من عادة أرسطو أن يغشى ممشى الى جانب الملعب، فيوافيه التلاميذ، فيلقي عليهم دروسه وهو يتمشي وهم يسيرون من حوله، فلقب لذلك هو وأتباعه بالمشائين، ومنهم الفارابي وابن سينا وابن رشد، والمشائية : فلسفة ارسطو[١] .

وفلاسفة إشراقيين وهم أتباع مدرسة أفلاطون، ومنهم السهروردي وبعض حكماء الفرس، والمير داماد، وربما عدّ صدر الدين الشيرازي من جملة الاشراقيين ولكنه في الواقع جامع بين الحكمتين. فإذا ورد لفظ الحكماء في الكتب فإنه ينصرف إلى أحد هذين الصنفين. غير أن الحكماء أو الفلاسفة لا ينحصرون بهذين الصنفين، فهنالك **الرواقيون، والافلاطونيون** الجدد (أتباع فلوطين)، **والفيثاغوريون** أصحاب فيثاغورس... **وغيرهم** .

أما المتكلمون: فهم العلماء بعلم الكلام[٣] . وهم ينقسمون إلى طائفتين عظيمتين: **المعتزلة** : ومنهم الجبائي القاضي عبد الجبار والنظام والجاحظ وزعيمهم واصل بن عطاء. و**الاشاعرة** : ومنهم الإمام الغزالي والباقلاني والجويني والشهرستاني والايجي وزعيمهم أبو الحسن الأشعري . وأفكار الجميع تدور حول عقائد الإسلام كالتوحيد والعدل والمعاد والنبوة والإمامة . وينبغي الإشارة إلى أن للشيعة علم كلام خاص بهم وفيه متكلمون أمثال المحقق نصير الدين الطوسي والعلامة الحلي والفاضل السيوري والشيخ المفيد والسيد المرتضى وآخرون . وإذا اطلقت لفظة (المتكلمون) في الكتب فالمراد بهم جميع تلك الأصناف[٤] .

---

(١) تاريخ الفلسفة اليونانية ص ١١٣، المنجد في اللغة .

(٢) معجم الفلاسفة ص ٣٧٢ .

(٣) تعليقات الميبذي ص ١٨ .

(٤) https://www.aqaed.com/faq/2623/

خطبة الكتاب

الهداية أمر من لديه، وكل شئ يعود اليه، وله الحمد على ما انعم علينا سوابق النعم ولواحقها، وألهم الينا حقائق الحكم، ودقائقها، والصلوة على جميع الانبياء والأولياء خصوصا على نبينا محمد محدّد جهات العدالة، وخاتم فص الرسالة، وعلى آله الواصلين واصحابه الكاملين .

أما بعد :

فيقول المعتصم بلطفه الأبديّ **حسين بن معين الدين الميبدي** – اصلح الله حالهما، ونوَّر بالهما – : لمارأيت كمال عين الاعيان وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى أقسام الحكمة اذ بها يصير الناظر في حقائق الاشياء؛ بصيرا، **ومن يؤت الحكمة؛ فقد اوتى خيرا كثيرا،** فشمرت عن ساق الجِد لتحصيلها، باحثا عن إجمالها وتفصيلها، آخذا لها عن جمع كثير من العلماء وجم غفير من الحكماء — أبّد[١] الله جلالهم وخلّد ظلالهم – ورسمت في أيام التحصيل على أكثر كتبها[٢] أرقاما كثيرة، تُعدّ للناظرين فيها[٣] بصيرةً، ومنها[٤] : الهداية للمحقق الكامل والمدقق الفاضل **أثير الدين مِفْضل[٥] بن عَمرو الأبهري** – قدس سره– فالتمس مني بعض المتردِّدين إليَّ المشتغلين بقراءتها[٦] لديّ أن أجعل لهم من الأرقام المتعلقة بها[٧]شرحًا، وأبيِّن ما يليق بكل مبحث منها تعديلا وجرحًا، وقد كنتُ معتذرا بتراكم العوائق وأفواج همومها، وتلاطم العلائق وأمواج غمومها؛ فكرّروا الالتماس، وازدادوا[٨] في الاقتباس؛ فرقمته على ما وافق مسئولهم، وطابق مأمولهم، والمرجو من الطالبين بطريق الرشاد والشاربين لرحيق السداد أن ينظروا فيه بعين العناية والوداد، ويعرضوا عن التعرض للاعتراض[٩] بالجدل والعناد، **وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء،** والإنسان يساوقه السهو والنسيان على أنه لا يسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب، وهذا أول ما صنفته في عنفوان الشباب[١٠]، ومنه الاستعانة بفتح أبواب الهداية، وعليه التوكل في البداية والنهاية .

---

(١) في (أ) : أيّد .
(٢) اي : الحكمة (ت) .
(٣) في (ب) : "فيه" بدل "فيها" .
(٤) في (ب) و (ج) : "ومنه" بدل "ومنها " .
(٥) هكذا ضبط في (ب) بخلاف ما في كتب التراجم فانه بضم الميم وفتح الفاء وتشديد الضاد مع فتحها .
(٦) في (أ) : بقراءته .
(٧) في (ب) : لها .
(٨) في (ب) : وزادوا .
(٩) كلمة "للاعتراض" ساقطة من (ب).
(١٠) اي : أوله (ت) .

تمهيد

إعلم أن الحكمة : علم بأحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية؛ وتلك الأعيان إما الأفعال والأعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا، أو لا : فالعلم بأحوال الأول من حيث إنه يؤدي إلى صلاح المعاش والمعاد؛ يسمى حكمة عملية، والعلم بأحوال الثاني؛ يسمى حكمة نظرية، وكل منهما **على ثلاثة أقسام : أما العملية؛** فلأنها : إما علم بمصالح شخص معين بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل، ويسمى تهذيب الأخلاق، وإما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد والمولود والمالك والملوك، ويسمى تدبير المنزل، وإما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدنية، ويسمى السياسة المدنية .

وأما النظرية؛ فلأنّها : إما علم بأحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل إلى المادة؛ كالإله – وهو العلم الأعلى – ويسمى بالإلهي والفلسفة الأولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة، وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة أيضا، لكنه نادر جدا، وإما علم بأحوال ما يفتقر إليها في الوجود الخارجي دون التعقل؛ كالكرة – وهو العلم الأوسط – ويسمى بالرياضي والتعليمي، وإما علم بأحوال ما يفتقر إليها في الوجود الخارجي والتعقل؛ كالإنسان – وهو العلم الأدنى – ويسمى بالطبيعي . وجعل بعضهم ما لا يفتقر إلى المادة أصلا؛ قسمين : ما لا يقارنها مطلقا؛ كالإله والعقول[1]، وما يقارنها، لكن لا على وجه الافتقار؛ كالوحدة والكثرة وسائر الأمور العامة فيسمى العلم بأحوال الأول؛ إلهيًّا، والعلم بأحوال الثاني؛ علمًا كليا وفلسفة أولى. واختلفوا في أن المنطق من الحكمة أم لا، فمن فسّرها بخروج النفس إلى كمالها، الممكن في جانبي العلم والعمل؛ جعله منها، بل جعل العمل أيضا منها، وكذا من ترك الأعيان في تعريفها؛ جعله من أقسام الحكمة النظرية؛ إذ لا يبحث فيه

(١) العشرة (ت) .

إلا عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا . وأما من فسّرها[١] بما ذكرناه – وهو المشهور بينهم [٢] – فلم يعده[٣] منها؛ لأن موضوعه – وهو المعقولات الثانية – ليس من أعيان الموجودات الخارجية[٤] المأخوذة في تعريفها، **وقد يقال** : فعلى هذا[٥]، لا يكون العلم بأحوال الأمور[٦] العامة؛ منها[٧]؛ لأنّها غير موجودة في الخارج على ما بينه المحققون، **وأجيب** : بأنّ الأمور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للأعيان؛ فإنّ قولنا : الوجود زائد في الممكن؛ في قوة قولنا : الممكن موجود بوجود زائد .

والمصنف رتّب كتابه **على ثلاثة أقسام** : **الأول** في المنطق؛ لأنه آلة لتحصيل العلوم[٨]، **والثاني** في الطبيعي[٩]، **والثالث** في الإلهي بالمعنى الأعم وقدم الطبيعي على الإلهي، مع أن المجردات مقدمة على الماديات؛ لأنّ مباحثه كالمبادئ للإلهي وله[١٠] شدة احتياج إلى الطبيعي؛ فلذا أخره عنه، **وقيل** : أعرض عن الحكمة الرياضية؛ لابتنائها في الأكثر على الأمور الموهومة؛ كالدوائر الموهومة في المبحوث عنها[١١] في الهيئة، وعن أقسام الحكمة العملية بأسرها؛ لأن الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها[١٢] على أكمل وجه وأتم تفصيل .

وفيه بحث؛ لأنه إن أراد بالأمور الموهومة ما لا يكون موجودا في نفس الأمر ويخترعه الوهم؛ فلا نسلم ابتناء الرياضي عليها؛ إذ لا شك[١٣] أن الكرة إذا تحركت على مركزها فلابد : أن يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما أصلًا – وهما القطبان – وأن يفرض بينهما دائرة عظيمة[١٤] في حاق الوسط وتكون الحركة عليها سريعة وهي المنطقة، وأن يفرض عن

---

(١) اي : الحكمة (ت) .
(٢) في (ب) : المشهور فيما بينهم.
(٣) اي : المنطق (ت) .
(٤) كلمة "الخارجية" ساقطة من (ب) .
(٥) اي : على أخذ الأعيان في تعريف الحكمة (ت) .
(٦) كالإمكان والوجود والعدم (ت) .
(٧) اي : الحكمة (ت) .
(٨) والآلة مقدم على ذي الآلة (ت).
(٩) في (ب) : الطبعي.
(١٠) اي : للإلاهي (ت) .
(١١) في (ب) : الموهومة المبحوثة عنها.
(١٢) كلمة "عنها" ساقطة من (ب) .
(١٣) سند المنع (ت).
(١٤) اي التي تقطع الكرة بنصفين (ت).

جنبيها دوائر صِغار متوازية[١] لها؛ فتكون[٢] الحركة عليها بطيئةً بالقياس إليها بطؤا[٣] متفاوتا جدًا، فما هو أقرب إلى القطب يكون أبطأ مما هو أقرب إلى المنطقة، فهذه وأمثالها وإن لم تكن موجودة في الخارج لكنّها أمور موهومة متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الأمر؛ كما تشهد به الفطرة السليمة وليست مما يخترعه الوهم؛ كأنياب الأغوال، وإن أراد بها ما لا يكون موجودا في الخارج- وإن كان موجودا في نفس الأمر - فلا نسلم أنّ الابتناء الرياضي[٤] عليها؛ يصلح علة للأعراض كيف! وتنضبط بها أحوال الحركات من السرعة والبطء[٥] والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات الرصدية، وتنكشف بها أحوال الأفلاك[٦] والأرض وما فيهما من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحيّر الواقف عليها في عظمة مبدعها قائلا : **ربنا ما خلقت هذا باطلاً**، ومعنى[٧] كون الشيء موجودا في نفس الأمر: أنه موجود في نفسه [٨]؛ فالأمر هو الشيء، ومحصله : أن وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر، **مثلا** : الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة في حد ذاتها، سواء وجد فارض أو لم يوجد أصلا، وسواء فرضها أو لم يفرضها قطعا، ونفس الأمر أعم من الخارج مطلقا؛ فكل موجود في الخارج؛ موجود في نفس الأمر بلا عكس كلي[٩]، ومن الذهن من وجه لإمكان ملاحظة الكواذب، كزوجية الخمسة؛ فتكون موجودة في الذهن لا في نفس الأمر[١٠] ومثلها يسمى ذهنيا فرضيا، وزوجية الأربعة موجودة فيهما، ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا . ولما نسجت عناكب النسيان[١١] على القسم الأول ما كان مشهورا[١٢] وصار كأن لم يكن شيئا مذكورا؛ فاقتصرتُ على شرح القسمين الأخيرين، معرضا في أكثر المباحث عما يرد على الشارحين. **ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين** (الأعراف :٨٩) .

---

(١) في (أ) : موازية .
(٢) الفاء ساقطة من (ب) .
(٣) في (ب) : بطوءً .
(٤) كلمة " الرياضي" مفقودة من (ب) و (ج) .
(٥) في (ب) : والبطوء .
(٦) في (ب) : أحكام الأفلاك .
(٧) شروع في بيان أجزاء التعريف (ت).
(٨) اي : في ذاته مع قطع النظر عن حكم حاكم (ت) .
(٩) كالدوائر الفلكية فإنها موجودة في نفس الأمر دون الخارج (ت) .
(١٠) قوله (لا في نفس الأمر) هكذا في (أ) و (ج) ، وكلمة "لا" مفقودة من (ب) ولعله من قبل النساخ .
(١١) الإضافة من قبيل لُجين الماء (ت) .
(١٢) كلمة "ما" نافية لا موصولة على ان يكون صفةً للقسم الأول (ت) .

قسم الطبيعيات

القسم الثاني في الطبعيات وهو مرتّب على ثلاثة فنون .

الفن الأول : ما يعم الأجسام

الفن الأول فيما يعم الأجسام وهو مشتمل على عشرة فصول .

الفصل الأول : إبطال الجزء الذي لا يتجزأ

فصل : في إبطال الجزء الذي لا يتجزأ لأنا لو فرضنا جزءاً بين جزئين، فإما أن يكون الوسط مانعاً من تلاقي الطرفين أو لا يكون، لا سبيل إلى الثاني، لأنه لو لم يكن مانعاً لكانت الأجزاء متداخلة، فلا يكون وسطاً وطرفاً، وقد فرضنا الوسط والطرف، وهذا خلف، فثبت كونه مانعاً من تلاقيهما، فما به يلاقي الوسط أحد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر، فينقسم، ولأنا لو فرضنا جزءاً على ملتقى جزئين، فإما أن يلاقي واحداً منهما فقط أو مجموعهما، أو من كل واحد منهما شيئا، الأول محال وإلّا لم يكن على الملتقى، فتعين أحد القسمين الأخيرين، فيلزم الانقسام لا محالة .

قسم الطبيعيات

قال : (القسم الثاني في الطبيعيات) قيل : أي في مباحث الأجسام الطبيعية[١]، **أقول** : الأولى أن يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية، **ولعلك تقول** : إن مباحث الأجسام الطبيعية هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية؛ لأن الجسم الطبيعي موضوعها ؛ فالمآل واحد، فما وجه أولوية[٢] ما ذكرت؟ **فأقول** : لا نسلم أن المآل واحد؛ فإنّ موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا؛ فليست مباحث الأجسام الطبيعية مطلقا؛ هي مباحث الحكمة الطبيعية، بل من الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ

---

(١) في (ب) : الطبعية .

(٢) في (ج) : فما وجه تخصيص أولوية .

الطبيعيات على تلك الحيثية. **وإن سلمناه**[١]؛ فلا شك في أنّ مقصود المصنف بيان أنّ القسم الثاني في الحكمة الطبيعية . وإذا أمكن حمل كلامه على مقصوده من غير تكلف؛ فحمله عليه أولى من حمله على ما يؤول إليه، وأيضا يجب حمل الإلهيات فيما يأتي من قوله : القسم الثالث في الإلهيات؛ على مباحث الحكمة الإلهية قطعا؛ فحمل الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرناه أولى ليطابق النظيران[٢].

وذكروا : أن الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلاث[٣]، **وأقول : فيه نظر**؛ لأنّهم إن أرادوا بالقابل[٤]القابل بالذات؛ فلا يصدق هذا التعريف أصلا[٥] على شيء من أفراد المعرَّف[٦]؛ لأن القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلاث؛ منحصر في الجسم التعليمي، أي الكم القائم بالجسم الطبيعي[٧] الساري فيه في الجهات الثلاث، وقد صرحوا بذلك، وإن أرادوا القابل في الجملة؛ يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة أيضا **(وهو مرتب على ثلاثة فنون)** لأن الأجسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات، والبحث : إما عن : أحوال عامة لهما، أو خاصة بأحدهما .

---

(١) راجع إلى ما منعه سابقا من كون مآل التفسيرين واحدا (ت).

(٢) لأن التطابق بين النظيرين اذا أمكن من غير تكلف؛ أحسن و أولى (ت).

(٣) اي : الطول والعرض والعمق (ت).

(٤) قوله (بالقابل) ساقط من(ب) و (ج) .

(٥) كلمة "أصلا" ساقطة من (ب) و (ج) .

(٦) في (أ) : زيادة "في الجسم التعليمية" .

(٧) اي : الحالّ في سائر أجزائه (ت) .

منعوتا به؛ بأن يقال : جسم أبيض ويرجع إلى هذا[١] ما قيل : من أن الحلول اختصاص أحد الشيئين بالآخر بحيث يكون الأول[٢]نعتا والثاني[٣] منعوتا به وإن لم تكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا؛ كاختصاص البياض بالجسم، لا الجسم بالمكان . **وأقول : ههنا**[٤] **بحث؛** لأنّ بين الفلك وكوكبه، والجسم ومكانه؛ تعلقا خاصا مصحِّحًا لأن يقال : فلك مكوكب وجسم متمكن؛ كما أن بين البياض والجسم تعلقا خاصا مصححا لأن يقال : جسم أبيض مع أن الكوكب غير حال في الفلك، والمكانَ في الجسم قطعا، وأنت تعلم أنه إذا حمل الاختصاص على ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لإثبات حلول شيء في شيء آخر بمجرد التعلق الناعت؛ كما سيجيء .

(**يسمى المحلُ الهيولَى**) الأولى والمادة، وإنّما قيدنا الهيولى بالأولى؛ لأنّها قد تُطلق على الجسم الذي يتركب منه جسم آخر؛ كقِطع الخشب التي تركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية . (**والحالُّ الصورةَ الجسميةَ**) **فإن قلت** : إنّهم عدوا مباحث الهيولى والصورة من الإلهي؛ فلِمَ ذكرها المصنف ههنا؟ **قلت** : لأنه سلك في التعليم مسلك **المعلم الأول**[٥]؛ فقدم الطبيعي على الإلهي؛ لما مرّ.

ولما كان موضوع الطبيعي الجسم الطبيعي المتألف من الهيولى والصورة؛ فأورد تلك المباحث ههنا؛ لتحقيق ماهية الموضوع – أعني الجسم الطبيعي[٦] – **وتوضيحها**، وإنما قدم

---

(١) التعريف للحلول (ت) .
(٢) اي : الحالّ (ت) .
(٣) اي : المحل (ت) .
(٤) اي : في تعريف الحلول (ت) .
(٥) هو لقب أرِسطاطاليس او ارسطو ARISTOTLE (٣٨٤- ٣٢٢ ق . م .) هو فيلسوف يوناني من كبار مفكري البشرية. الف في المنطق والطبيعيات والإلاهيات والاخلاق، ولد في أسطاغيرا، وتعلم بالأكادمية ولزمها عشرين سنة، وتلمذ لأفلاطون وسماه العقلَ لذكائه الخارق، والقرَّاءَ لاطلاعه الواسع . أهم كتبه: المقولات، والجدل، والخطابة، وكتاب ما بعد الطبيعة ، والسياسة، والنفس (تاريخ الفلسفة اليونانية ص ١١٢، ١١٣، المنجد في الأعلام) .
(٦) قوله أعني الخ ساقط من (ب).

إبطال الجزء الذي لا يتجزأ عليها؛ لتوقفها[١] عليه[٢]، وذكر **صاحب المحاكمات**[٣] لتوجيه أنّ تلك المباحث من الإلهي : أنّ الأحوال المذكورة فيهالا تحتاج إلى المادة في التعقل والوجود؛ فإنّ البحث هناك إما : عن وجود المادة والصورة، أو عن تلازمهما وتشخصهما، ولكل من ذلك غنى عن المادة، **وأقول** : هذا الكلام مبني على أن الإلهي علم بأحوال أشياء، لا تفتقر تلك الأحوال في الوجود[٤] الخارجي[٥] إلى المادة، **والظاهر** من عبارة أكثرهم : أنه علم بأحوال أشياء لا تفتقر تلك الأشياء في الوجود الخارجي والتعقل إلى المادة؛ **فتوجيهه**[٦] **حينئذ أن يقال** : لا شبهة في أنّ الهيولى لا تفتقر فيهما إليها، ولا شك في أن الصورة لا تفتقر إليها في التعقل، وأما أن الصورة لا تفتقر إليها في الوجود الخارجي؛ فيما بينوه من أن الهيولى مفتقرة إلى الصورة في الوجود والبقاء، والصورة مفتقرة إلى الهيولى في التشكل دون الوجود؛ لئلا يلزم الدور .

(وبرهانه : أن بعض الأجسام[٧] **القابلة للانفكاك – مثل الماء والنار – يجب أن يكون في نفسه**[٨] **متصلا واحدا)** كما هو عند الحس، **(وإلا)** فإن لم تكن أجزاؤها أجسامًا **(لزم الجزء الذي لا يتجزأ**[٩]**)** أو الخطُ الجوهري[١٠]، وهو جوهر لا يقبل القسمة إلا

---

(١) اي : تلك المباحث (ت).
(٢) اي : على ابطال الجزء الخ (ت) .
(٣) هو قطب الدين الرازي (ت)، هو محمد بن محمود او محمد الرازي، ابو عبد الله، قطب الدين الرازي التحتاني (ت٧٦٦هـ)، عالم بالحكمة والمنطق، نشأ في بلاد الريّ، واستقر في دمشق سنة ٧٦٣ ومات فيها . من تصانيفه : تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية (المعروف بالرسالة القطبية)، والمحاكمات، ولوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، وشرح الحاوي (في الفروع الشافعية)، ولم يكمله، وحاشية على الكشاف (الأعلام: ٧ / ٣٨، المنجد في الأعلام).
(٤) في (ب) : الوجودين .
(٥) كلمة " الخارجي " ساقطة من (ب) وسقط من (ج) قوله " في الوجود الخارجي " .
(٦) اي : فتوجيه جعلها من الإلاهي (ت) .
(٧) إنما خص البعض؛ لأن بعضها ليست متصلا قطعا لتركبها عن أجسام صغار كالجدار من اللبنات، والخبز من أجزاء الدقيق مثلا فإنما لا يمكن الإستدلال بها على إثبات الهيولى لجواز أن يقول إن القابل للإنفكاك يجوز ان يكون الأجسام الصغار فلا يحتاج الى إثبات شيئ آخر (ت) .
(٨) قوله "في نفسه" ساقط من (ب) .
(٩) إن لم يقبل القسمة في جهة أصلا (ت) .
(١٠) ان قبل القسمة في جهة الطول فقط (ت) .

في جهة واحدة[١]، أو السطحُ الجوهري[٢] وهو الجوهر الذي لا يقبل القسمة[٣] إلا في جهتين[٤] واستحال وجودهما بمثل ما مر[٥] في نفي الجزء وسيورِده المصنف . وإن كانت أجزاؤها أجساما ينتقل الكلام إليها ولابد من أن ينتهي إلى جسم لا مَفصل فيه بالفعل، وإلا . . لزم تركبه من أجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال؛ لأنّه يستلزم أن يكون الجسم المركب منها؛ غيرَ متناهي المقدار، ولا يتوهم أنّ هذا القول[٦] منافٍ لما صرحوا به من أن الجسم قابل للانقسام إلى غير النهاية؛ إذ ليس معنى كلامهم : أنه يمكن أن تخرج تلك الانقسامات الغير[٧] المتناهية من القوة إلى الفعل، بل المراد منه أنه[٨] لا ينتهي في الانقسام إلى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده، وذلك على قياس ما قاله المتكلّمون[٩] : من أنّ مقدورات الله تعالى غير متناهية مع أن وجود ما لا يتناهى في الخارج محال مطلقا[١٠]عندهم فليس معناه إلا أن تأثير القدرة لا يصل إلى حد، لا يمكن أن يتجاوزه بل كل مرتبة يصل إليها تأثير القدرة؛ يمكن وصوله[١١] إلى مرتبة أخرى فوقها؛ كما في : لا تناهي الأعدادِ؛ فإنها لا تصل إلى حد لا يمكن الزيادة عليه .

وههنا بحث[١٢]؛ إذ لا يلزم من هذا الدليل[١٣]؛ أن شيئا من الأجسام القابلة للانفكاك؛ يجب أن يكون في نفسه متصلا[١٤] ؛ بل غاية ما يلزم منه؛ أنه يجب انتهاؤها إلى أجسام لا مَفصلَ فيها بالفعل، ويجوز أن تكون هذه الأجسام المتصلة التي تنتهي إليها الأجسام القابلة للانفكاك؛ غيرَ قابلة للانفكاك، وكيف لا! **وقد قال ديمقراطيس**[١٥] : إنّ

---

(١) وهو الطول (ت) .
(٢) ان قبل القسمة في جهة الطول والعرض (ت) .
(٣) في (ب) : وهو جوهر لا يقبل القسمة ، وفي (ج) : وهو الذي لا يحبل القسمة .
(٤) اي: الطول والعرض (ت).
(٥) من الدليلين (ت) .
(٦) اي : القول بتركب الجسم من أجزاء غير متناهية بالفعل (ت).
(٧) في (أ) : "غير" بدون الألف واللام.
(٨) اي : الجسم (ت) .
(٩) المتكلم : العالم بعلم الكلام (ت) .
(١٠) سواء كان مركبا ام لا (ت).
(١١) اي : تأثير القدرة (ت) .
(١٢) اي : في برهان المصنف لاثبات الهيولى (ت) .
(١٣) اي : البرهان المذكور في المتن (ت).
(١٤) في (أ) و (ج) : يجب أن يكون متصلا واحدا في نفسه .
(١٥) Democritus (القرن ٥ ق.م.) : فيلسوف يوناني، ولد في أبريدا من أعمال تراقيه، وهو تلميذ أرسطو، يعتبر كمؤسس الفلسفة المادية. قال إن كل كائن مركب من ذرات لا تحصى وأن السعادة تقوم بضبط اهواء النفس (المنجد في الأعلام، تاريخ الفلسفة اليونانية ص ٣٨).

يتغيّر شكله من غير فصل . **وأجيب** بـ : أنه إن لم يكن[١] هناك انفصال؛ فلابد من انفعال، وهو من لواحق المادة . **وتوضيحه**[٢] على ما قرروه : أن في الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز أن يكون أمر واحد فاعلا ومنفعلًا؛ ففي الجسم : أمران يفعل بأحدهما وينفعل بالآخر؛ فالأعراض الانفعالية تابعة للمادة، والفعلية للصورة، وهذا منقوض، **أمّا إجمالا** : فبأن النفس تفعل فيما تحتها من الأبدان وتنفعل عما فوقها من المبادئ العالية[٣]؛ مع أنها غير مادية، **وأما تفصيلًا** : فلجواز أن يكون الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين .

(وكل ما يقبل الانفصالَ؛ فهو مركب من الهيولى والصورة؛ لما مرّ[٤]**) المناسب أن يقال** : فهو مقارن للهيولى؛ بدليل ما سيأتي[٥] **(فتكون الصورة العارية)** المفارقة **(عن الهيولى مقارنة لها؛ هذا خلف) لعلك تقول** : الحصر ممنوع؛ لاحتمال أن يكون ذلك الشكل للجسمية؛ مع لازمها، أو مع عارضها، أو للازمها مع عارضها، أو لمجموع الثلاثة، أو للمباين وحده، أو مع غيره[٦]. **فأقول** : لو كان للأول لكانت الأجسام كلها متشكلة بشكل واحد، ولو كان لأحد من الثلاثة التالية له . . لأمكن أن تتشكل الصورة بشكل آخر[٧]، وأما المباين؛ فمعلوم بالضرورة : أنه لا يكون علة لشكل معين للصورة[٨] إلا لرابطة خاصة[٩] هناك، فإما : أن يكون مع الرابطة؛ كافيا في تحقق ذلك الشكل أو لا، **وعلى الأول** : إن كان المباين ممتنع الزوال . . ينقل الترديد بين الأمور المذكورة إلى الرابطة وإلا . . فيلزم المحذور الثاني قطعا، **وعلى الثاني** : إن كان كل من المباين والمقارن ممتنع الزوال . . رُدِّدتْ الرابطة بين تلك الأمور وإلا . . فيلزم المحذور الثاني[١٠]، ولما كان نفي هذه الاحتمالات ظاهرا مما ذكره المصنف بأدنى تأمل . . لم يتعرض له . **فإن قلت** : يجوز أن يكون المباين الممكن الزوال؛ علةً للشكل والصورة معا؛ فبزواله تزول الصورة أيضا، ولا تبقى متشكلةً بشكل آخر . . **قلت** : المباين إن كان مجردا . . فأبَديٌّ، وإلا . . لاستحال أن

---

(١) في (ج) : لم يمكن .
(٢) اي : توضيح ان الإنفعال من لواحق المادة (ت) .
(٣) في (ج) : مبادي الفاعلية.
(٤) قوله " لما مر " لم يردفي (ب) ود).
(٥) قوله "بدليل ما سيأتي" لم يرد في (ب) .
(٦) فهذه تسعة احتمالات لا بد من ابطالها ليحصل المطلوب، فأبطلها الشارح (ت) .
(٧)اذ المركب من العارض وغيره يقتضي الزوال (ت) .
(٨) في (ب) : للصورة الجسمية .
(٩) بين المباين وذلك الشكل (ت).
(١٠) وهو امكان تشكل الصورة بشكل آخر (ت) .

يكون علة للصورة – على ما قرروه في بحث إثبات العقل – نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال: أن يكون الشكل لتشخص الصورة، **اللهم إلا أن يقال** : الشكل علة للتشخص؛ كما ذهب إليه بعضهم، وسيأتي الكلام فيه . **وقد يقال** لتوجيه هذا المقام : إن الشكل المعين الحاصل للصورة لابد له من أمر مخصص فيها؛ إذ نسبة الفاعل[١] إلى جميع الأشكال؛ على السوية؛ فذلك المخصص إما أن يكون هو : الجسمية، أو لازمها، أو عارضها، وكأنه[٢] مبنيٌّ على ما ذهبوا إليه – من أنّ الهيولى العنصرية والصورة والأعراض والنفوس؛ فائضةٌ عن العقل الفَعَّالِ، وإنّما عدلنا عنه؛ لأنه لا ينفي جميع الاحتمالات[٣]؛ لأنّهم ما أقاموا دليلا على القاعدة المذكورة؛ على أنهم متزلزلون في تلك القاعدة؛ فيسندون الأفعال إلى غير العقل الفعال أيضا؛ كما يظهر بالرجوع إلى مباحث الصورة النوعية والمزاج والميل .

الفصل الرابع : الهيولى لا تتجرد عن الصورة

فصل في أن الهيولى لا تتجرد عن الصورة لأنها لو تجردت عن الصورة، فإما أن تكون ذات وضع أو لا تكون، لا سبيل إلى كل واحد من القسمين؛ فلا سبيل إلى تجردها عن الصورة، أما أنه لا سبيل إلى الأول؛ فلأنها حينئذ إما أن تنقسم أو، لا، لا سبيل إلى الثاني؛ لأن كل ما له وضع فهو منقسم، على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزأ، ولا سبيل إلى الأول؛ لأنها حينئذ إما أن تنقسم في جهة واحدة؛ فتكون خطاً، أو في جهتين؛ فتكون سطحاً جوهرياً، أو في ثلاث جهات؛ فتكون جسماً، وكل واحد منها باطل . أما أنه لا يجوز أن تكون خطاً؛ فلأن وجود الخط على سبيل الاستقلال محال؛ لأنه إذا انتهى إليه طرفا السطحين فإما أن يحجب تلاقيهما أو لا يحجب، لا جائز أن لا يحجب، وإلا لزم تداخل الخطوط، وهو محال؛ لأن كل خطين مجموعهما أعظم من الواحد، والتداخل يُوجِب خلافَه، هذا خلف، ولا جائز أن يحجب وإلا . . لانقسم الخط في جهتين؛ لأن ما يلاقي منه أحدهما؛ غيرُ ما يلاقي الآخرَ، وهو محال، وأما أنه لا

(١) المباين (ت) .

(٢) اي التوجيه المذكور بقد يقال (ت) .

(٣) جملة "لأنه" الى هنا لم ترد في (ب) و(ج) .

يجوز أن تكون سطحاً؛ فلأنها لو كانت سطحاً، فإذا انتهى إليه طرفا الجسمين، فإما أن يحجب تلاقيهما أو لا يحجب، وكل واحد منهما باطل، على ما مر في الخط، وأما أنه لا يجوز أن تكون جسماً؛ فلأنها لو كانت جسماً لكانت مركبة من الهيولى والصورة؛ لما مر. وأما أنه لا سبيل إلى الثاني؛ فلأنها إذا كانت غير ذات وضع فإذا اقترنت بها الصورة الجسمية، فإما أن لا تحصل في حيّز أصلاً، أو تحصل في جميع الأحياز، أو تحصل في بعض الأحياز دون بعض، والأول والثاني محالان بالبداهة، والثالث أيضاً محال؛ لأن حصولها في كل واحد من الأحياز ممكن، فلو حصلت في بعض الأحياز دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح، وهو محال، ولا يلزم على هذا أن الماء إذا انقلب هواءً أو على العكس . . صار أولى بموضع؛ لأن الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق؛ فلا يكون ترجيحاً بلا مرجح .

الفصل الرابع : الهيولى لا تتجرد عن الصورة

(فصل في أن الهيولى لا تتجرد عن الصورة؛ لأنها لو تجردت عن الصورة، فإما : أن تكون ذات وضع) أي : قابلة للإشارة الحسية **(أو لا تكون، لا سبيل إلى كل واحد من القسمين؛ فلا سبيل إلى تجردها عن الصورة، أما أنه لا سبيل إلى الأول؛ فلأنّها حينئذ إما : أن تنقسم أو لا؛ لا سبيل إلى الثاني[١]؛ لأن كل ما له وضعٌ؛ فهو منقسم)** أي: قابل للانقسام **(على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزأ) لا يخفى عليك** : أنه لم يرد ما هو المتبادر من عبارته، وهو أن كل شيء له وضع؛ فهو[٢] قابل للانقسام، سواء كان جوهرا أو عرضا؛ لأنّهم قائلون بوجود النقطة[٣]، وما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزأ؛ يدل على أن كل جوهر ذي وضع؛ فهو قابل للانقسام، ولا دلالة له؛ على أنّ كل عرض ذي وضع فهو أيضا كذلك؛ إذ لا امتناع في تداخل النقاط قطعا؛ **فمراده** : أن كل جوهر له وضع؛ فهو قابل للانقسام، وحينئذ لا يتم[٤] الكلام إلا إذا ثبت : أن الهيولى جوهر . **وقد يستدل عليه تارة** بـ : أنّها محل للصورة الجسمية، وقد أشرنا إليه مع ما عليه . **وتارة** ب :

(١) جملة " أما أنه " إلى هنا كانت في شرح (ب) .
(٢) قوله " فهو " لا يوجد في (ب) .
(٣) وهو عرض قابل للإشارة الحسية غير قابلة للإنقسام (ت) .
(٤) "لا" ساقطة من (ب) .

الفطرة مجردة، ثم اقترنت بالصورة؟ **(والأول والثاني محالان بالبداهة، والثالث أيضا محال؛ لأن حصولها في كل واحد من الأحياز؛ ممكن)** لأن الهيولى – على ذلك التقدير – نسبتها إلى جميع الأحياز؛ على السوية، وكذلك نسبة الصورة الجسمية؛ فإنّها تقتضي حيزا مطلقا[١] لا معيّنا **(فلو حصلت في بعض الأحياز دون البعض . . يلزم الترجيح بلا مرجح، وهو محال) قيل** : يجوز أن تقتضيه[٢] الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية – على ما سنذكره[٣] – فلا يلزم الترجيح بلا مرجح[٤] . **وأجيب** ب : أن الصورة النوعية وإن عينت مكانا كليا لكن نسبتها إلى جميع أجزائه واحدة؛ فلا تصلح أن تكون مخصصة للهيولى بجزء معين منها، **ولك أن تقول**[٥]: يجوز أن تقارن الهيولى[٦] صورةً أخرى أو حالةً من الأحوال تعيَّن لها[٧] بعض أجزاء المكان الكلي، وأيضا قد تكون الهيولى المجردةُ هيولى عنصرٍ كليٍ؛ فلا حاجة في التخصيص؛ إلى غير الصورة النوعية . **وقد يجاب**[٨]: بأن الهيولى إذا حصلت في بعض الأحياز؛ فلابد أن يتخصص كل جزء من أجزائها بجزء معين من أجزاء ذلك الحيز، والصورة النوعية لا تقتضي ذلك التخصيص؛ لأنّ نسبتها إلى جميع الأجزاء؛ على السوية؛ فتخصيص الأجزاء بالأجزاء – مع تساوي نسبتها إليها – يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا، **ولا يبعد أن يقال** : إنّ الهيولى المقارنة للصورة المتصلة؛ متصلةٌ؛ فتكون أجزاؤها مفروضة لا موجودة في الخارج؛ فلا تقتضي مكانا، وقد جاز أن تكون هناك حالةٌ مخصصة للهيولى بوضع معيّن[٩] **(ولا يلزم)** الاعتراض **(على هذا)** التقدير بأن يقال : **(أن الماء إذا انقلب هواءً أو على العكس . . صار)** المنقلب **(أولى بموضع)** من أجزاء الحيز الطبيعي؛ لما انقلب إليه مع تساوي نسبته[١٠] إليها[١١]؛ فلتكن الهيولى بعد مقارنة الصورة؛ أولى بحيّز مع تساوي نسبتها إلى جميع الأحياز **(لأن الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق؛ فلا يكون ترجيحا بلا مرجح)** أي : إذا انقلب **– مثلًا–** جزءٌ من الماء هواءً؛ فإن كان قبل الانقلاب في الموضع الطبيعي[١٢] للماء . . انتقل إلى أقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع؛

---

(١) كلمة "مطلقا" ساقطة من (ب).
(٢) اي : الحيّز المعين (ت) .
(٣) في فصل إثبات الصورة النوعية (ت) وفي نسخة (ب) "سيذكره" . وفي (ج) "سنذكرها" .
(٤) قوله (فلا يلزم الخ) لم يُر في (ب).
(٥) جواب لعدم لزوم الترجيح بلا مرجح (ت) .
(٦) في (ب) : أن تقارن الهيولى، وفي (ج) : أن يقارن للهيولى .
(٧) في (ب) : بها .
(٨) إيراد عن عدم لزوم الترجيح بلا مرجح بحيث لا يرد عليه ما يرد على لجواب الأول(ت) .
(٩) فلا يلزم الترجيح بلا مرجح (ت) .
(١٠) اي : نسبة المنقلب (ت) .
(١١) اي:أجزاء الحيز الطبعي (ت).
(١٢) اي : فوق الأرض (ت) .

فالقرب مرجح للحصول فيه . وإن كان قبل الانقلاب في موضع الهواء قسرا . . استقر فيه بعدَه طبعا؛ فالحصول[١] في ذلك الموضع مرجح، ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى التي لا وضع لها أصلا [٢] .

الفصل الخامس : إثبات الصورة النوعية

فصل في الصورة النوعية . اعلم : أن لكل واحد من الأجسام الطبيعية؛ صورةَ أخرى غيرَ الصورة الجسمية؛ لأن اختصاص بعض الأجسام ببعض الأحياز دون البعض؛ ليس لأمر خارج ولا للهيولى؛ فحينئذ إما أن يكون للجسمية العامة أو لصورة أخرى، لا سبيل إلى الأول وإلا . . لاشتركت الأجسام كلها في ذلك، فتعين الثاني، وهو المطلوب .

هداية : واعلم أن الهيولى ليست علة للصورة؛ لأنها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة؛ لما مر ، والعلة الفاعلية للشيء يجب أن تكون موجودة قبله، والصورة أيضاً ليست علةً للهيولى؛ لأن الصورة يجب وجودها مع الشكل أو بالشكل، والشكل لا يوجد قبل الهيولى، فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى . . لكانت متقدمة معه على الهيولى بالذات، والهيولى متقدمة على الشكل بالذات او معه بحكم المقدمة الثانية؛ فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات، هذا خلف، فإذن وجود كل منهما عن سبب منفصل، وليست الهيول غنية عن الصورة من كل الوجوه؛ لما بينا : أنها لا تقوم بالفعل بدون الصورة، وليست الصورة أيضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه؛ لما بينا؛ أنها لا توجد بدون الشكل المفتقر إلى الهيولى، فالهيولى تفتقر إلى الصورة في بقائها، والصورة مفتقرة إلى الهيولى في تشكلها .

---

(١) اي : حصول الماء (ت).

(٢) لأن الوضع اي : المحاذاة والنسبة اليها بعد اقتران الصورة (ت) .

الفن الثاني : الفلكيات

الفن الثاني في الفلكيات : وفيه فصول .

الفصل الأول : الفلك مستدير

فصل في إثبات كون الفلك مستديراً . بيانه : أن ههنا جهتين لا تَتَبدَّلان، إحداهما فوقُ والأخرى تحتُ، وكل واحدة منهما موجودةٌ ذاتُ وضع غيرُ منقسمة في امتداد مأخذ الحركة، ومتى كان كذلك . . كان الفلك مستديراً، وإنما قلنا : إن الجهة موجودة ذاتُ وضع؛ لأنها لو لم تكن كذلك . . لما أمكنت الإشارة إليها ولما أمكن اتجاه المتحرك إليها، وإنما قلنا : إنها غير منقسمة؛ لأنها لو انقسمت ووصل المتحرك إلى أقرب الجزئين من الجهة وتحرَّكَ، فإما أن يتحرك من المقصَد أو إلى المقصد، فإن تحرك من المقصد . . لم يكن أبعد الجزئين من الجهة، وإن تحرك إلى المقصد . . لم يكن أقرب الجزئين من الجهة، وإذا ثبت هذا فنقول : تَحَدُّدُ الجهاتِ ليس في خلاء؛ لاستحالته، ولا في ملأ متشابه، وإلا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع، فلا يكون إحداهما مطلوبة والأخرى متروكة، هذا خلف، فإذا تحدد الجهات في أطراف ونهايات خارجة عن الملأ المتشابه، ومتى كان كذلك . . كان تحدُّدُها بجسم كُرِيٍّ؛ لأن تحددها إما أن يكون بجسم واحد أو بأكثر، فإن كان بجسم واحد وجب أن يكون كريا؛ لأن الجسم الذي ليس بكري لا تتحدد به جهة السفل؛ لأن جهة السفل غاية البعد، وإلا . . لتبدلت بالنسبة إلى ما هو أبعد منه، ولا تتحَدَّد به غاية البعد؛ فلا تتحدد به جهة السفل، وإن كان بأجسام متعددة وجب أن يحيط بعضها ببعض، وإلا . . لم يتعين بها غاية البعد؛ لأن ما هو أبعد عن بعضها فهو أقرب من الآخر، وكلما يفرض غاية البعد عن بعضها . . لم يكن غاية البعد عن المجموع؛ فيجب أن يكون بعضها محيطاً بالآخر؛ فحصل المطلوب .

الفن الثاني : الفلكيات

(الفن الثاني في الفلكيات، وفيه) ثمانية **(فصول)** .

الفصل الأول : الفلك مستدير

(فصل في إثبات كون الفلك مستديرا، بيانه أنّ[١] ههنا[٢] جهتين لا تَتَبدَّلان، إحداهما فوقُ، والأخرى تحتُ) فإن القائم إذا صار منكوسا . . لم يصر ما يلي رأسه؛ فوقا، وما يلي رجله؛ تحتا، بل صار رأسه من تحتُ، ورجله من فوقُ؛ بخلاف باقي الجهات؛ فإنّ المتوجه إلى المشرق – مثلًا– يكونُ المشرق قدامَه، والمغرب خلفه، والجنوب يمينه، والشمال شماله . ثم إذا توجه إلى المغرب . . تَبَدَّلَ الجميعُ، وصار قدَّامُه خلفَه، وبالعكس، ويمينه شماله وبالعكس . **والجهة تُطلق على : منتهى الإشارات الحسية، وعلى منتهى الحركات المستقيمة . وبالنظر إلى الأول قيل** : إن جهة الفوق هي مُحَدَّب الفلك الأعظم؛ لأنه منتهى الإشارة الحسية ومَقطَعها . **وبالنظر إلى الثاني[٣] قيل** : هي مُقعَّر فلك القمر؛ لأنه منتهى الحركة المستقيمة . **والأول هو الصحيح؛** لأنّ الإشارة إذا نفذت من فلك القمر . . كانت إلى جهة الفوق قطعا؛ لكونها آخذة من جهة التحت، متوجهة إلى ما يقابلها .

والمشهور أنها ستة، **وسبب الشهرة أمران : عامي وخاصي، أما العامي** : فهو أن الإنسان؛ يُحِيط به جَنبان؛ عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقَدَم؛ فالجانب الذي هو الأقوى في الغالب؛ يسمّى يمينا، ومقابله؛ يسارا، وما يحاذي وجهَه؛ قدَّاما، ومقابله؛ خلفا، وما يلي رأسه بالطبع؛ فوقا، ومقابله؛ تحتا، ولما لم يكن عندهم سوى ما ذكرتُ . . وقفتْ أوهامهم على هذه الجهات الست، واعتبروها في سائر الحيوانات أيضا؛ لكنّهم جعلوا الفوق؛ ما يلي ظهورها بالطبع[٤]، والتحت؛ ما يقابله[٥]، ثم عمموا اعتبارها في سائر الأجسام وإن لم تكن لها أجزاء متمايزة على الوجه المذكور .

---

(١) ورد ههنا في شرح (أ) : "في القائمة " .
(٢) اي : فيما بين السماء ومركز الأرض (ت).
(٣) اي : منتهى الحركات المستقيمة (ت) .
(٤) لا رؤوسها (ت) .
(٥) اي : البطون (ت) .

وأما الخاصي : فهو أن الجسم يمكن أن يفرض فيه أبعادٌ ثلاثةٌ، متقاطعةٌ على زوايا قوائمَ، ولكل بُعدٍ منها طرفان، فلكل جسم جهات ست، إلا أنّ امتياز بعضها عن بعض؛ يتوقف على اعتبار الأجزاء المتمايزة في الجسم . فطرفا الامتداد الطولي؛ يُسمّيهما الإنسان باعتبار طول قامته حين هو قائم؛ بالفوق والتحت، وطرفا الامتداد العرضي؛ يسميهما باعتبار عرض قامته؛ باليمين واليسار، وطرفا الامتداد الباقية العمقي؛ يسميهما باعتبار ثخن قامته؛ بالقُدَّام والخلف . فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة، هي تقاطع الأبعاد على قوائمَ . ولا شك أن العامة غافلون عنها[١] وإن أمكن تطبيق اعتبارهم عليها . وأنت تعلم : أن قيام بعض الامتدادات على بعض؛ **مما لا يجب في** اعتبار الجهات، وإذا لم تُعتبر . . كانت الجهات غير متناهية؛ لإمكان أن تفرض في جسم واحد، بل بالقياس إلى نقطة واحدة؛ امتداداتٌ غير متناهية **(وكل واحدة منهما موجودة) قيل** : فيه إشكال؛ لأنهم قالوا : جهة التحت هي المركز الذي هو نقطة موهومة؛ فلا تكون موجودة . **وأقول** : كأنهم أرادوا الموجود في نفس الأمر **(ذاتُ وضع غيرُ منقسمة في امتداد مأخذ الحركة، ومتى كان كذلك . . كان الفلكُ)** جسما **(مستديرا، وإنما قلنا : إن الجهة موجودةٌ ذاتُ وضع؛ لأنها لو لم تكن كذلك . . لَما أُمكِنت الإشارة إليها) وقد يقال** : إنهم ذهبوا إلى أن الخطوط ليست مركبة من النُقَط[٢]، ولا السطوحَ من الخطوط، بل هي متصلة في أنفسها لا مَفصِلَ فيها[٣]، مع أنهم جوزوا الإشارة الحسية إلى النقطة المتوهمة في وسط الخط، وإلى الخط المتوهم في وسط السطح؛ فلا يلزم كون المشار إليه بالإشارة الحسية؛ موجودا في الخارج، بل يلزم أحد الأمرين : إما : وجوده فيه، أو وجود المحل الذي يتوهم كون المشار إليه فيه **(ولَما أمكن اتجاه المتحرك إليها) قيل** : بالوصول إليها، أو بالقرب منها، وإنما قيد الاتجاه بهما؛ لإمكان اتجاه المتحرك إلى معدوم يُقصد[٤] بالحركة تحصيله؛ كما في الحركة الكيفية **وههنا بحث**؛ إذ يمكن فيه أيضا اتجاه المتحرك إلى المعدوم بالوصول إليه عند القائل ب : أنّ المكان هو السطح .

---

(١) اي : عن زيادة (ت) .
(٢) في (ب) : النقاط .
(٣) زاد في (أ) : "بالفعل" .
(٤) في (ب) : "الى المعدوم الذي يقصد" وفي (ج) : "الى المعدوم ويقصد" .

الفصل الخامس : الفلك يتحرك على الاستدارة

(فصل في أن الفلك يتحرك على الاستدارة دائما؛ لأنّ الحركة الحافظة للزمان) أي التي كان الزمان مقدارا لها **(إما أن تكون : مستقيمة، أو مستديرة)** قد علمت أن الحركة المستقيمة في عرفهم هي الحركة الأينية مطلقا، والمستديرةَ هي الوضعية، ولا شك أن الترديد بينهما غيرُ حاصر؛ لاحتمال أن تكون الحركة الحافظة للزمان حركة كمية أو كيفية[١]، والملائم لكلامه فيما بعدُ؛ أن تحمل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط المستقيم، ويصير حينئذ مجالُ المناقشة في الحصر؛ أوسعَ **(لا جائزَ أن تكون مستقيمةً؛ لأنها حينئذ إما أن : تذهب إلى غير النهاية، أو ترجع، لا سبيل إلى الأول وإلا . . لزم وجود بُعد غير متناه)** وهو المسافة لا الحركة؛ إذ الحركة الموجودة ليست بعدا، والحركة التي هي بعد؛ ليست موجودة **(ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنها لو رجعت . . لكانت تنتهي إلى طرف[٢])** قبل الرجوع[٣] **(فتكون منقضية[٤] بالسكون[٥]؛ لأن بين كل حركتين مستقيمتين؛ سكونا؛ لأن الميل المُوصِل إلى ذلك الطرف؛ موجودٌ حال الوصول؛ لأنه يفعل الإيصالَ حال الوصول؛ فلو لم يكن موجودا حال الوصول . . لاستحال أن يفعل الوصولَ)** قيل عليه : **لا نسلم** أن الميل فاعل الوصول؛ حتى يلزم وجوده حال الوصول، بل هو معد للوصول؛ كالحركة؛ فلا يجب بقاؤه مع المعلول **(وكلما كان الميل الموصل موجودا . . لم يَحدُثْ فيه ميلٌ يقتضي كونه غير موصل)** يعني : اللاوصول **(لاستحالة اجتماع الميلين)** الذاتيين **(المتنافيين)** المختلفين في حالة واحدة في الجهة . **أورد عليه الإمام[٦]** : ب : **أنا لا نسلم** الاستحالة المذكورة . **وأقول** : كلامه مبني على أن الميل مبدأ المدافعة، ولعلهم أرادوا بالميل ههنا نفسَ المدافعة؛ فإنه[٧] قد يطلق عليها أيضا، ولا شبهة حينئذ في تلك الاستحالة . **قال الشيخ[٨]** : لا تُصْغِ إلى قول من يقول : إن الميلين يجتمعان؛ فكيف يمكن أن يكون شيء فيه بالفعل مدافعة إلى جهة، وفيه بالفعل التنحّي عنها؟ ولا تظن أن الحجر المرميَّ إلى

---

(١) وهما ليسا بمستقيمة ولا مستديرة (ت) .
(٢) من تلك المسافة (ت) .
(٣) قوله "قبل الرجوع" وجد متنا في (ب) و (ج) .
(٤) اي : منقطعة ، فيلزم انقطاع الزمان وهو محال (ت).
(٥) في (ب) و (د) : للسكون .
(٦) اي : الفخر الرازي (ت) تقدمت ترجمته(ص ٨٤) .
(٧) اي : الميل (ت) .
(٨) اي : ابن سينا، تقدم ترجمته (ص ٢٧) .

فوق؛ فيه ميل إلى السفل البتة، بل فيه مبدأ[١] من شأنه أن يحدث ذلك الميل إذا زال العائق **(فالحال الذي فيه ميلُ الوصول؛ غيرُ الحال الذي فيه ميلُ اللاوصول، وكل واحد من الميلين)** بصفتي الإيصال وإزالة الوصول **(آنِيٌّ)** أي حادث في آن **(لأن الوصول وكونَه غيرَ موصَل؛ آنيٌّ؛ لأن حال الوصول)** أي ما يحدث هو فيه **(لو كان زمانًا وانقسم فحينما يكون الجسم في أحد طرفيه[٢] . . لم يكن واصلا إلى المنتهى، هذا خلف) قيل : فيه نظر؛** لأنه إن أراد به أنه لم يكن واصلا وصولًا تامًا؛ فلا محذور فيه . وإن أراد وصولًا بالجملة؛ **فممنوع . وقد يقال[٣]**: الحد الذي هو منتهى المسافة الممتدة؛ لا يكون منقسما في ذلك الامتداد وإلا . . لم يكن الحد بتمامه حدا؛ فالوصول إليه آني؛ إذ لو كان زمانيا . . لكان ذلك الحد منقسما؛ لتعلق الوصول به شيئا فشيئا **(وكذا حالُ صيرورتِه غيرَ موصل) قيل** : وأيضا قد ثبت أن الوصول آني، وهذا يستلزم أن يكون اللاوصولُ آنيا أيضا؛ لأن رفع الآني آني لا محالة . **وقد يقال** : إن الانطباق والموازاة والمحازاة والتماسّ والوصول وأمثالها[٤] آنيات؛ لأنها تحصل عند انتهاء الحركة مع أنّ زوال كل منها زماني؛ إذ لا يحصل إلا بعد الحركة؛ فإن أحد الجسمين إذا تحرك ومال إلى الانطباق على الجسم الآخر؛ فلا شك أنهما ينطبقان عند انقطاع حركته، ولا يزول هذا الانطباق إلا بعد أن يتحرك أحدهما، والحركة مما لا يحصل[٥] إلا بالزمان، وكذا الحال في جميع ما ذكرنا[٦] **(وإذا كان كل واحد منهما)** أي من الميلين **(آنيًا . . وجب أن يكون بين الآنين؛ زمانٌ لا يتحرك فيه الجسم، وإلا . . لزم تعاقب الآنين؛ فيكون الزمان مركبا من أجزاء لا تتجزأ[٧]) هي الآنات (ويلزم منه تركب المسافة من أجزاء لا تتجزأ لانطباقها)** أي : المسافة **(على الحركة)** المنطبقة على الزمان **(هذا خلف)** هذا يدل على وجود زمان بين الآنين، وأما أنه لا يتحرك فيه الجسم؛ فلأنه لو تحرك فيه فإما : إلى ذلك الطرف المذكور؛ فيلزم أن لا يكون للجسم وصول في الآن الذي فرضناه آنَ الوصول اليه أو عنه؛ فيلزم وجود الميل قبل حدوثه؛ إذ الحركة عنه إنما توجد بالميل الثاني .

---

(١) في (ب) : مبدأ ميل .
(٢) اي : طرفي حال الوصول (ت) .
(٣) في جواب النظر (ت) .
(٤) كالإنقسام والملابسة والمقابلة والمقاربة (ت) .
(٥) اي : لا يحصل زوال كل واحد منها (ت) .
(٦) من الموازاة والمحاذاة وغيرها (ت) .
(٧) لعدم انقسام الآن اصلا (ت) .

واعلم : أن الحجة المشهورة[١] هي أن المتحرك إلى المنتهى إنما يصل إليه في آن، وإذا تحرك عنه بعد كونه واصلا إليه في آن[٢]؛ فلا محالة يصير مفارِقا ومباينًا له في أن آخر أيضا، ولا يمكن اتحاد الآنين وإلا . . لكان واصلًا إلى المنتهى ومباينًا له معا في آن واحد؛ فوجب تغايرهما بالذات واستحال تتاليهما بلا تخلل زمان بينهما؛ لاستلزامه القولَ بالجزء، وذلك الزمان المتخلل زمان سكون؛ إذ لا حركة هناك لا إلى ذلك الحد ولا عنه . وهذه الحجة بعينها قائمة في الحدود المفروضة في المسافة المتصلة التي تقطعها حركة واحدة وقد أبطلها[٣] **الشيخ الرئيس**[٤] **في الشفاء** بـ : أنّ المفارقة والمباينة هي حركة الرجوع؛ فهناك آنان : آنٌ يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة، وآنٌ يصدق فيه على المتحرك؛ أنه مفارق ومباين لذلك الحد الذي هو المنتهى . فإن عنوا بأن المباينة طرف زمان المباينة . . نختْر أن ذلك الآن هو بعينه آن الوصول بأن يكون حدا مشتركا بين زماني الحركتين[٥] . وإن عنوا به آناً يصدق فيه على المتحرك أنه مباين راجع . . نختْر أنه مغاير لآن الوصول وآن بين الآنين زمانا لكنه ليس زمان السكون، بل هو زمان الحركة وهو زمان بعض حركة الرجوع؛ فإن كل آنٍ يفرض في زمان تقع فيه حركة الرجوع؛ يكون بينه وبين آن ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع[٦] .

ثم إنه أقام الحجة باعتبار تقدير[٧] الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة، وحكم بأن اجتماعهما في آن واحد محال؛ لأنه يستحيل ان يكون في جسم ميل الاتصال الى حد والتنحّي عنه؛ فوجب ان يكون كل منهما في آن مغاير لآن آخر بينهما زمان السكون؛ كما مر[٨] . **أقول** : قد ظهر مما ذكرنا أنّ العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب إلى أنّ اللاوصول أنيٌ كما فعله المصنف؛ بعيد جدا (**فعلم أنّ الحركة الحافظة للزمان؛ ليست مستقيمة، فتكون مستديرة، وهذه الحركة غير منقطعة**[٩]، **وإلا . . لزم انقطاع الزمان**[١٠])

(١) من الحكماء المتقدمين على الشيخ (ت) .
(٢) في (ب) : في الآن .
(٣) اي : الحجة المشهورة (ت) .
(٤) هو ابن سينا ، مضت ترجمته (ص ٢٧) .
(٥) حركة الوصول الى المنتهى وحركة الرجوع عنه (ت) .
(٦) قوله " فإن كل آن " الى ههنا لم يرد في (ب).
(٧) كلمة "تقدير" سقطت من (ب)، وفي (أ) وردت منزلتها كلمة "تغاير" .
(٨) من قوله "وحكم" الى هنا لم يرد في (أ) و(ج) .
(٩) بل دائمة (ت) .
(١٠) لأن انقطاع الحال بانقطاع المحل (ت) .

إليها، بل إن ما يجاوره ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتمَّج ويتكيَّف بالصوت أيضا وهكذا إلى أن يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في الصماخ، فتدركه السامع حينئذ **(والبصر)** وهو قوة في ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم الدِماغ مُجوَّفتَين تتقاربان حتّى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعا صليبيا ويصير تجويفهما واحدا، ثم تتباعدا إلى العينين؛ فذلك التجويف الذي هو في الملتقى أودعت فيه القوة الباصرة ويسمى مجمع النور .

والمذاهب المشهورة للحكماء في الإبصار؛ ثلاثة، الأول : مذهب الرياضيين وهو: أنّ الإبصار بخروج شعاع من العينين على هيئة مخروطٍ رأسُه عند مركز البصر[١] وقاعدته عند سطح المُبصَر . ثم إنهم اختلفوا فيما بينهم، فذهبت جماعة إلى أن ذلك المخروط[٢] مُصْمَتٌ، **وذهبت جماعة أخرى** إلى أنه مركب من خطوط شُعاعية، مستقيمةٌ أطرافها التي تلي البصر، مجتمعة عند مركزه، ثم تمتد متفرقة إلى المبصر، فما تنطبق عليه من المبصر أطرافُ تلك الخطوط؛ أدركه البصر، وما وقع بين أطراف تلك الخطوط؛ لم يدركه؛ ولذلك يخفى على البصر المسامات[٣] التي في غاية الدقة في سطوح المبصرات . وذهبت جماعة ثالثة إلى أن الخارج من العينين خط واحد مستقيم، فإذا انتهى إلى المبصَر . . تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركةً في غاية السرعة، ويُتخَيَّل بحركته هيئةٌ مخروطيةٌ . **والثاني : مذهب الطبيعيين،** وهو : أنّ الإبصار بالانطباع، **وهو المختار عند أرسطو**[٤] **وأتباعه كالشيخ الرئيس**[٥] **وغيره، قالوا** : إن مقابلة المبصَر للباصرة توجب استعدادا تفيض به صورته على الجليدية، ولا يكفي في الإبصار الانطباع في الجُليدية وإلا لرئي شيء واحد شيئين؛ لانطباع صورته في جليديتي العينين، بل لابد من تأدي الصورة من الجليدية[٦] إلى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه إلى الحس المشترك، ولم يريدوا بتأدي الصورة من الجُليدية إلى ملتقى[٧] العصبتين المجوفتين ومنه إلى الحس المشترك؛ انتقالَ العرض الذي هو الصورة، بل أرادوا أن انطباعها في الجليدية مُعِدٌّ لفيضان الصورة على الملتقى، وفيضانَها عليه معد لفيضانها على الحس المشترك . **والثالث : مذهب طائفة من الحكماء،** وهو : أن الإبصار ليس بالانطباع

(١) وهو التجويف الذي في الملتقى (ت) .
(٢) اي : مجوف (ت)
(٣) في (أ) : المسام .
(٤) تقدمت ترجمته.
(٥) ابن سينا ، سبقت ترجمته (ص ٢٧) .
(٦) قوله "من الجليدية" لم يرد في (ب) .
(٧) في (ب) : "الملتقى" وما بعده الى كلمة "منه" لم يرد فيه .

ولا بخروج الشعاع[١]، بل بأن الهواء المشفَّ المتوسطة[٢] الذي بين البصر والمرئي[٣]؛ يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة للإبصار **(والشم)** وهو قوة في الزائدتين الناتئتين[٤] من مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتَي الثدي . **والجمهور** على أن الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة؛ يتكيف بالرائحة الأقرب فالأقرب[٥] إلى أن يصل إلى ما يجاوز الشامة، فتدركها[٦] . **وقال بعضهم** : سببه[٧] التبخر وانفصال أجزاء من ذي الرائحة تخالطها الأجزاء الهوائية؛ فتصل إلى الشامة . **وقد يقال** : إنه يفعل ذو الرائحة في الشامة من غير استحالة في الهواء لا بتبخر ولا انفصال **(والذوق)** وهو قوة في العصبة المفروشة على جرم اللسان، وإدراكها بتوسّط الرطوبة اللُّعابِيَّة بأن تخالطها[٨] أجزاءٌ لطيفة من ذي الطعم، ثم تغوص[٩] هذه الرطوبة معها في جرم اللسان إلى الذائقة؛ فالمحسوس حينئذ هو كيفية ذي الطعم، وتكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية إلى الحاسة، أو بأن تتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة[١٠]، فتغوص وحدها؛ فيكون المحسوس كيفيتها **(واللمس)** وهو قوة في العصب المخالط لأكثر البدن . **وذهب الجمهور** إلى أنها قوة واحدة. **وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ**[١١] : إنها أربعة[١٢] : الحاكمة بين الحرارة والبرودة، وبين الرطوبة واليبوسة، وبين الخشونة والملاسة، وبين اللين والصلابة . **ومنهم من زاد** الحاكمة بين الثقل والخفة .

(وأما التي في الباطن : فهي أيضا خمس) أيضا بالاستقراء **(الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرِّفة)** عُدَّ جميعها من المدركة مع أن القوة المدركة منها هي الحس المشترك والوهم فقط؛ لأن الباقي مُعِين على الإدراك[١٣] . **(أما الحس المشترك)** ويسمى باليونانية نِبْطاسيا أي : لوح النفس **(فهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الأول)** من التجاويف الثلاثة[١٤] التي **(في الدماغ، تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة)** فهؤلاء كجواسيس

---

(١) زاد في (ب) "الذي في البصر".
(٢) كلمة "المتوسطة" لم ترد في (ب) و (ج) .
(٣) في (ب) : بين الرائي والمرئي .
(٤) بقدر نصف الأنملة (ت) . في (ب) : في زائدتين نابتتين .
(٥) قوله "فالأقرب" لم يرد في (ب).
(٦) الضمير المستتر يعود الى الشامة (ت).
(٧) اي : الشم (ت) .
(٨) اي : الرطوبة (ت) .
(٩) الغوص : النزول في الماء والمراد مطلق النزول (ت) .
(١٠) لذي الطعم (ت) .
(١١) ابن سينا ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧) .
(١٢) فيكون القوى المدركة في الظاهر عندهم ثمانية (ت) .
(١٣) فيكون اطلاق المدركة على الباقي مجازا (ت) .
(١٤) ويقال لها البطون الثلاثة (ت).

لها ولذا تسمى حسا مشتركا **(وهي غير البصر؛ لأنا نشاهد القطرة النازلة؛ خطا مستقيما، والنقطة الدائرة بسرعة؛ خطا مستديرا، وليس ارتسامهما)** أي : الخط المستقيم والمستدير **(في البصر؛ إذ البصر لا يرتسم فيه إلا المقابل، وهو القطرة والنقطة؛ فإذن ارتسامهما إنما يكون في قوة أُخرى)** غير البصر ترتسم فيها صورة القطرة والنقطة، وتبقى قليلا على وجه تتصل الارتسامات البصرية المتتالية بعضها ببعض، فتشاهد خطا . **واعترض عليه** بـ : أنه يجوز أن يكون اتصال الارتسام في الباصرة بأن يرتسم المقابل الثاني قبل أن يزول المرتسم الأول بقوة[١] ارتسام الأول وبسرعة تعقب الثاني فيكونان معا .

(وأما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف الأول من الدماغ) عند الجمهور . **وقال المحقق[٢] في شرح الإشارات** : كأنّ الروح[٣] المصبوب في البطن المقدم هو آلة للحس المشترك والخيال إلّا أنّ ما في مقدم ذلك البطن بالحس المشترك أخص وما في مؤخره بالخيال أخص **(تحفظ جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد الغيبوبة، وهي خزانة الحس المشترك)** فإنا إذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانًا ثم شاهدناها مرة أخرى؛ نحكم عليها بأنها هي التي شاهدناها قبل ذلك، فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول . . لامتنع منا الحكم بأنها هي التي شاهدناها قبل ذلك . **قيل** : هذه الملازمة ممنوعة؛ لجواز أن يكون انحفاظها؛ في بعض الأشياء الغائبة عنّا، ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول والنسيان؛ بملكة الاتصال بها وعدمها . **واعترض عليه** ب : أنّ الغائب الحافظ للصور إما أن يكون : جوهرا مفارقا، أو قوة جسمانية، والأول باطل؛ لأن المفارق لا ترتسم فيه الصورة الجزئية المتكيفة بالعوارض المادية، وكذا الثاني؛ لأنه لو أمكن أن ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنّا بالاتصال[٤] . . لأمكن أن يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته، وبطلان ذلك لا يخفى على أحد .

أقول : فيه بحث؛ لأنه لا يلزم من كون الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية؛ إمكان أن ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنّا بالاتصال؛ حتى يلزم إمكان أن يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته، بل اللازم منه هو إمكان أن ندرك شيئا ارتسم في قوة جسمانية غائبة

---

(١) في (ب) : لقوة .
(٢) نصير الدين الطوسي (ت)، قد سبقت ترجمته (ص ٤٧).
(٣) اتى بصيغة الشك لعدم تحققه (ت) .
(٤) اي : بملكة الاتصال بذلك الشيء (ت) .

(ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة) أي : كانت واحدة في ذاتها[١] ولم تكن لها صفة ولم يكن فعلها مشروطا بأمر[٢] **(استحال أن يصدر عنها أكثر من الواحد؛ لأن ما يصدر عنه أثران؛ فهو مركب؛ لأن كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا الأثر؛ غيرُ كونه بحيث يصدر عنه ذلك الأثر)** لإمكان تعقل كل منهما بدون الآخر **(فمجموع هذين المفهومين أو أحدهما إن كان داخلًا في ذات المصدر . . لزم التركيب في ذاته) هذا خلف . (وإن كانا خارجين . . كان مصدرا لهما)** أي للمفهومين؛ إذ لو كانا مستندين إلى غيره . . لم يكن هو وحده مصدرا للأثرين، والمقدَّر خلافه **(فكونه مصدرا لهذا)** المفهوم **(غيرُ كونه مصدرا لذلك)** المفهوم، وينقل الكلام إليهما **(فينتهي لا محالة إلى ما يوجب التركيب والكثرة في الذات)** لامتناع التسلسل . **وقد يقرر الدليل** بطريق أبسط؛ فيقال : إن كان كل من مفهومي مصدرية هذا ومصدرية ذاك؛ نفسَ الواحد الحقيقي . . كان لأمر حقيقي بسيط؛ ماهيتان مختلفتان . وإن دخلا فيه أو دخل أحدهما وكان الآخر عينًا . . لزم التركيب فقط . وإن خرجا معا أو خرج أحدهما وكان الآخر عينا . . **لزم التسلسل** فقط . وإن دخل أحدهما وخرج الآخر . . **لزم التركيب والتسلسل معا . فالأقسام ستة، والكل محال .**

وههنا بحث؛ أما أولا؛ فلأنه لو تسلّم ما ذكره . . لزم أن لا يصدر عن الواحد[٣] الحقيقي؛ شيء؛ إذ لو صدر عنه شيء . . لكانت مصدريته لذلك الشيء أمرا مغايرا له؛ لكونه نسبة بينه وبين غيره؛ فهو إما أن يكون : داخلًا فيه؛ فيلزم تركبه، أو خارجا عنه معلولا له؛ لما مرّ، وننقل الكلام إلى مصدريتها، أو نقول : لكان الصادر هناك **شيئين، أحدهما** : ذلك الشيء الصادر عن الواحد، **والثاني** : مصدريته لذلك الشيء؛ لا شيئا واحدا، وهو مناف لما ادعيتم من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة . **وأما ثانيا** : فلأن المصدرية أمر اعتباري، فيستغنى عن المصدر . **وقد يقال** : لابد أن تكون للعلة خصوصية مع المعلول، لا تكون لها تلك الخصوصية مع غيره[٤]؛ إذ لولاها[٥] . . لم يكن اقتضاؤها لهذا المعلول؛ أولى

---

(١) في (ب) : في ذاته . وفي (ج) : في نفسه .
(٢) تعبير (ج) : ولم يكن لها مشروط بأمر .
(٣) في (ب) : من الواحد .
(٤) اي : غير المعلول (ت) .
(٥) اي : الخصوصية (ت) .

من اقتضائها لما عداه؛ فلا يتصور حينئذ صدوره[١] عنها[٢] . فإذا لم تكن مع العلة الموجدة؛ أمور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت ذاتا بسيطة لا كثرة فيها بوجه من الوجوه؛ فلا شك أن تلك الخصوصية إنما تكون بحسب الذات، فإذا فرض لها معلول . . كانت للعلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره أصلًا؛ فلا يمكن أن يكون لها معلول آخر، وإلا . . لزم أن تكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني؛ فلا تكون لها مع شيء من المعلولين خصوصية ليست لها مع غيره؛ فلا تكون علة لشيء منهما. **وفيه بحث**[٣]؛ لجواز أن تكون لذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع أمور متعددة لا تكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الأمور؛ فتصدر عنها تلك الأمور بأسرها لا بعضها دون بعض . **(ونقول أيضا : إنّ المعلول يجب وجوده عند وجود عليته التامة أعني : عند تحقق جملة الأمور المعتبرة في تحققه) قيل** : هذا التفسير غير جامع؛ فإنّ المبدأ الأول[٤] علة تامة بالنسبة إلى معلوله الأول[٥] ولا يتناوله هذا التفسير؛ إذ لا يصدق عليه أنه جملة الأمور، والتفسير الجامع أنّها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها . **وفيه نظر**؛ إذ لابد من اعتبار إمكان المعلول؛ فالتركيب لازم . **وقد يجاب** ب : أن علة الاحتياج إلى الفاعل؛ هو الإمكان، فالشيء ما لم يعتبر متصفا بالإمكان؛ لم تطلب له علة؛ فالإمكان مأخوذ في جانب المعلول[٦]؛ فإنا نجد[٧] شيئا ممكنا ثم نطلب له علة؛ ولاشك أنه مع ذلك[٨] لا يعتبر إمكانه مع الفاعل مرة أخرى[٩] . **ورد هذا**[١٠] ب : أن كلا من الجزئين الصوري والمادي – مع أنه جزء من المعلول – جزءٌ من العلة التامة[١١] أيضا؛ فلو كان الإمكان جزءا من العلة التامة – مع كونه صفة للمعلول ومعتبرا فيه – . . لم يلزم محذور . وأيضا لما كان الإمكان من شرائط التأثير[١٢] . . فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط أمر في تأثيره.

---

(١) اي : المعلول (ت) .
(٢) اي : العلة (ت) .
(٣) البحث راجع الى قوله : فلا يكون لها (ت) .
(٤) استدلال على عدم الجامعية (ت) .
(٥) هو العقل الأول (ت) .
(٦) لا في جانب العلة (ت) .
(٧) في (ب) : فإنا نأخذ .
(٨) اي : مع اعتبار الإمكان في جانب المعلول (ت).
(٩) فلا يكون الإمكان جزءا من العلة (ت) .
(١٠) الجواب (ت) .
(١١) لانها علل ناقصة والعلل الناقصة جزء العلة التامة (ت) .
(١٢) اي : تأثير العلة (ت) .

واعلم : أن المعلول إذا كان مركبا؛ فجميع أجزائه التي هي عينه؛ تكون جزءا من علته التامة[١] . والجزء لا يكون محتاجا إلى الكل، بل الأمر بالعكس[٢]؛ فإطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى المذكور[٣]؛ غير صحيح[٤] **(لأنه لو لم يكن واجب الوجود حينئذ[٥] فإما أن يكون : ممتنع الوجود وهو محال وإلا . . لما وجد، أو)** يكون **(ممكن الوجود)** فلنفرض وجوده معها في زمان، وعدمه معها في زمان آخر **(فيحتاج)** في زمان الوجود **(إلى مرجّح يُخرِجه من القوة إلى الفعل)** إذ الترجيح الحاصل من العلة التامة مشترك بين زمانين **(فلا تكون جملة الأمور المعتبرة في وجوده؛ حاصلة[٦]، وقد فرضناها حاصلة، هذا خلف؛ فبان أن المعلول يجب وجوده عند تحقق العلة التامة[٧]، فيكونُ واجبا لغيره ممكنا بالذات؛ لأنا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي . . لا يجب لها الوجود ولا العدم)** ولا معنى للممكن بالذات إلا هذا .

(هداية) لإزالة ما يسبق إلى أوهام العوام من أنّ تأثير العلة في شيء؛ ينافي وجوده **(كون الشيء موجودا لا ينافي تأثير العلة الفاعلية فيه؛ لأن الشيء إذا كان معدوما ثم يوجد؛ فإما أن توصف العلة بكونها مفيدة لوجوده : حالة العدم، أو حالة الوجود، أو في الحالتين جميعا؛ لا جائز أن تفيد وجودَه حالةَ العدم أو في الحالتين)** جميعا **(وإلا . . لزم اجتماع الوجود والعدم، هذا خلف؛ فإذن تفيد وجودَه حالة وجوده المفادِ[٨])** فلا يلزم تحصيل الحاصل **(فكون الشيء موجودا لا ينافي كونه معلولا) قال بعضهم** : من الأوهام العامية : أن المعلول بعد ما وجد من علته؛ لا يحتاج في بقائه إليها؛ حتى لا يلزم من فناء علته الموجدة له؛ فناؤه، بل يبقى موجودا بعد فناء العلة؛ ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بـ : أنه لو جاز العدم على البارئ تعالى[٩] . . لما ضر عدمُه وجودَ العالم، وسبب توهمهم هذا : ما يشاهدونه من بقاء البناء بعد زوال وجود البنَّاء؛ فالمصنف أورد

---

(١) وهذه الأجزاء محتاجة الى العلة التامة التي هي الكل (ت) .
(٢) اي : الكل يحتاج الى الجزء (ت) .
(٣) هو ما يحتاج اليه الشيء في تحققه (ت) .
(٤) لان العلة لا تكون محتاجا بل محتاجا اليها (ت) .
(٥) اي : حين وجود علته التامة (ت) .
(٦) للزوم الإفتقار الى ما هو خارج عنها (ت) .
(٧) في بعض النسخ : "علته التامة" وهذا أوفق بما ذكره في الدعوى (ت) .
(٨) في (ب) : (المفاد) من العلة؛ فلا يلزم الخ .
(٩) عن ذلك علوا كبيرا (ت) .

خاتمة الكتاب

خاتمة في أحوال النشأة الآخرة .

الهداية الأولى

هداية : النفس بعد خراب البدن إما أن تفسد أو تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ، أو تبقي موجودة بلا تعلق له، لا سبيل إلى الأول؛ إذ النفس لا تقبل الفساد، وإلا . . لكان فيها شيء يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل؛ لأن الفاسد بالفعل غير القابل للفساد، فتكون مركبة، هذا خلف، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأن النفوس حادثة مع حدوث الأبدان، فيكون التناسخ محالاً، ولأن البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس عن مبدئها، فكل بدن يصلح أن يتعلق به نفس، فلو تعلق به نفس أخرى على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان مدبِّرتان له، وهو محال؛ إذ لا يشعر كل واحد من العقلاء من ذاته إلا نفساً واحدة، فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق .

خاتمة الكتاب

(**خاتمة : في أحوال النشأة الآخرة**) للنفس الناطقة، وفيها ستُ هدايات؛ لإزالة أوهام المنكرين لما بين فيها .

الهداية الأولى

(هداية : النفس بعد خراب البدن[١] إما أن : تفسد، أو تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ[٢]، أو تبقى موجودة بلا تعلق له، لا سبيل إلى الأول؛ إذ النفس لا تقبل

(١) اي : الموت (ت) .

(٢) وهو : انتقال النفس من بدن الى آخر (ت) .

الفساد؛ وإلا . . لكان فيها شيء) بمنزلة المادة **(يقبل الفساد، وشيء)** بمنزلة الصورة **(يفسد بالفعل؛ لأن الفاسد بالفعل غير القابل للفساد)** فإنّ الفاسد لا يبقى مع الفساد، والقابل للفساد؛ يجب أن يكون باقيا معه؛ لوجوب بقاء القابل[١] مع المقبول، **وفيه بحث؛** إذ ليس معنى قبول الشيء للعدم والفساد؛ أن ذلك الشيء يبقى متحقّقا، ويحل فيه الفساد على قياس قبول الجسم للأعراض الحالة فيه[٢]، بل معناه : أن ذلك الشيء ينعدم في الخارج، وإذا حصل ذلك الشيء في العقل وتصور العقل معه العدم الخارجي . . كان ذلك العدم الخارجي قائما به في العقل[٣] على معنى أنه متصف به في حدّ نفسه[٤] في العقل، لا في الخارج؛ إذ ليس في الخارج شيء، وقبولُ عدمٍ قائمٍ بذلك الشيء **(فتكون مركبة) هذا خلف، قيل** : إنما يلزم تركيبها؛ لو كان محل إمكان الفساد داخلًا فيها، **وهو ممنوع؛** لجواز أن يكون أمرا خارجا عنها مباينا لها، وهو البدن؛ فإنّ البدن كما جاز أن يكون محلًا لإمكان وجودها وحدوثها كما مر؛ جاز أيضا أن يكون محلًا لإمكان عدمها وفسادها . **وقد يجاب** بـ : أن النفس الناطقة وإن كانت مجردة في ذاتها[٥]؛ لكنّها متعلِّقة بالبدن مدبِّرة له متصرفة فيه؛ ليصير آلة لها في تحصيل كمالاتها الذاتية؛ فهذا الارتباط الذي بينهما[٦] هو جهة مقارنة النفس للبدن؛ فمن هذه الجهة؛ جاز أن يكون البدن محلا لإمكان وجود النفس وحدوثها؛ على معنى أنه يكون مستعدا لوجودها متعلقة به[٧]؛ فيكون البدن محلًا لاستعداد وجودها من حيث إنها[٨] مقارنة له، لا من حيث إنها مباينة إياه[٩]، بل هو محل لاستعداد تعلقها به وتصرفها فيه، فلما توقف[١٠] تعلقها به على وجودها في نفسها؛ كان هذا الاستعداد[١١] منسوبا أولا وبالذات؛ إلى تعلقها به أعني : وجودها من حيث إنّها متعلقة به، وثانيا وبالعرض إلى وجودها في نفسها؛ فهذا الاستعداد كاف لفيضان الوجود عليها متعلِّقة به، ولا حاجة في ذلك إلى استعداد منسوب أولا وبالذات إلى وجودها في نفسها؛ ليمتنع قيامه[١٢] بالبدن؛ لأنها من حيث وجودها في نفسها مباينة له، والشيء لا يكون مستعدا لما

---

(١) في (ب) : بالفعل .
(٢) في (ب) : للعوارض الحالة .
(٣) في (ب) : في النفس .
(٤) في (ب) : في حد ذاته.
(٥) في (أ) : في حد ذاتها .
(٦) اي : بين النفس الناطقة والبدن (ت) .
(٧) اي : حال كون النفس متعلقة بالبدن (ت) .
(٨) اي : النفس (ت) .
(٩) والا لم يتعلق (ت) .
(١٠) توجيه لما قالوا ان البدن محل لامكان وجود النفس (ت) .
(١١) اي : استعداد التعلق والتصرف (ت) .
(١٢) في (أ) : قيامها .

هو مباين له بالبداهة . ومن هذه الحيثية[١] أيضا؛ جاز أن يكون البدن محلًا لإمكان فساد النفس؛ على معنى أنه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث إنها مدبِّرة؛ فيكون البدنُ محلّا لاستعداد عدمها من حيث إنها مقارنة له، لا من حيث إنها مباينة إياه[٢]، بل هو محل لاستعداد انقطاع تدبيرها عنه؛ لكن لما لم يتوقف انقطاع تدبيرها على عدمها في نفسها . . لم يكن هذا الاستعداد منسوبا إلى عدمها في نفسها أصلا[٣]، لا بالذات ولا بالعرض؛ فلا يكفي هذا الاستعداد لعدمها في نفسها أصلا، بل لابد له من استعداد أمر آخر . وقد تبين[٤] امتناع قيامه بالبدن؛ **فظهر** أن البدن لا يجوز أن يكون محلًا لإمكان فساد النفس؛ مع أنه محل لإمكان وجودها .

(ولا سبيل إلى الثاني[٥]؛ لأن النفوس حادثة مع حدوث الأبدان) على ما مر[٦] **(فيكون التناسخ محالا . ولأن البدن[٧] الصالح لنفس؛ كاف في فيضان النفس عن مبدئها؛ فكل بدن يصلح أن تتعلق به نفس؛ فلو تعلقت به نفس أخرى على سبيل التناسخ . . تعلق بالبدن الواحد نفسان مدبِّرتان له) قيل عليه[٨]** : انحصار شرط فيضان النفس عن مبدئها في حدوث استعداد البدن؛ **ممنوع**؛ لجواز أن يكون مشروطا أيضا بأن لا يصادف استعداد البدن؛ لتعلق النفس به؛ نفسا[٩] موجودة قد بطل بدنها في حالة كمال ذلك الاستعداد؛ فلا تفيض حينئذ في نفس أخرى من المبدإ[١٠]؛ لانتفاء شرط الفيضان[١١] **(وهو محال)** بالبداهة **(إذ لا يشعر كل واحد من العقلاء من ذاته إلا نفسا واحدة؛ فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق) وههنا بحث**؛ لأن ما ذكره[١٢] لبطلان التناسخ؛ موقوف على حدوث النفس . وبيانه على ما ذكره[١٣] فيما قبل[١٤]؛ موقوف على بطلان التناسخ؛ كما أشرنا إليه[١٥]؛ **فيلزم الدور** .

---

(١) في (ب) و (ج) : هذه الجهة .
(٢) والا لم يتعلق (ت) .
(٣) كلمة "أصلا" ساقطة من (أ) و (ج) .
(٤) في (ب) : وقد مر.
(٥) وهو القول بالتناسخ وانتقال النفس من بدن الى بدن آخر سواء كان من نوعه او لا (ت).
(٦) في فصل العنصريات من فن العنصريات (ت).
(٧) واو العطف ساقطة من (ب) و (ج) .
(٨) اي : على قوله : لان البدن الخ (ت) .
(٩) مفعول لا يصادف (ت) .
(١٠) في (ب) : عن مبدأها.
(١١) وهو عدم مصادفة نفس اخرى (ت).
(١٢) بقوله : لان النفوس الخ (ت) .
(١٣) المصنف (ت) .
(١٤) في فصل الانسان من فن العنصريات (ت) .
(١٥) في آخر فصل الانسان (ت) . و في (ب) : كما أشير اليه.

(ومن أراد الاستقصاء في الحكمة، والوقوف على مذاهب الحكماء؛ فليرجع إلى كتابنا المسمى بزبدة الأسرار فقط[١]**)** وظني : أن الواجب على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين : **أبي عليّ**[٢]**، وشهاب الدين المقتول**[٣]، قدس سرهما[٤]، وفوَّق طَوْرهما طورٌ عزَّ قدرُه كالكبريت الأحمر، وتوفيق الوصول إليه من الله الأكبر، والله أعلم وأقدر.

فرغت[٥] من تأليفه في شوال سنة ثمانين وثمانمائة من الهجرة، رب اغفر لي وارحم وتجاوز عما تعلم، **قال الله سبحانه وتعالى : إن علينا للهدى وإن لنا للآخرة والأولى، والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين** .

(١) الله اعلم بحقائق الأسرار وإن الى ربك الرجعى (ت) . قوله : فقط ساقط من (ب) و (ج) .

(٢) ابن سينا، قد مرت ترجمته (ص ٢٧).

(٣) السهروردي، قد ذكرت ترجمته (ص ٢٨).

(٤) جملة التقديس لم ترد في (ب) .

(٥) من هنا الى النهاية لم يرد في (ب) و (ج) .

الأعلام المترجم لهم

ديمقراطيس (Democritus) : ص ٢٤

الفارابي : ص ٢٧

الشيخ : ابن سينا : ص ٢٧

أفلاطون (plato) : ص ٢٨

ابو البركات البغدادي : ص ٧٩

جالينوس (Galen) : ص ١١١

أرِسطاطاليس او ارسطو (ARISTOTLE) : ص ٢٢

قطب الدين الرازي : ص ٢٣

وأبو سهيل المسيحي : ص ١١١

الشيخ المقتول : السهروردي : ص ٢٨

الإمام : فخر الدين الرازي : ص ٨٤

شارح المواقف : السيد الشريف الجرجاني : ص ٢٩

شارح التلويحات : الشيخ المقتول : ص ٢٨

صاحب المحاكمات : قطب الدين الرازي : ص ٢٣

صاحب حكمة العين : نجم الدين الكاتبي : ص ١٤٤

المحقق الطوسي : ص ٤٧

العلامة : قطب الدين الشيرازي : ص٥٩

صاحب الكامل: على بن عباس المجوسي : ص ١١١

المحتويات

كلماتنا..... ٤
عملنا في هذا الكتاب ٥
ترجمة المصنف وترجمة الشارح..... ٧
هداية الحكمة وشروحها والحوشي عليها..... ٨
التعرف باالمذاهب المذكورة في الكتاب ٩
خطبة الكتاب..... ١٠
تمهيد ١١
قسم الطبيعيات **١٤**
الفن الأول : ما يعم الأجسام ١٦
الفصل الأول : إبطال الجزء الذي لا يتجزأ..... ١٦
الفصل الثاني : إثبات الهيولى..... ١٨
الفصل الثالث : الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى..... ٣١
الفصل الرابع : الهيولى لا تتجرد عن الصورة..... ٣٨
الفصل الخامس : إثبات الصورة النوعية..... ٤٤
الفصل السادس : المكان..... ٥٠
الفصل السابع : الحيز..... ٥٢
الفصل الثامن : الشكل..... ٥٥
الفصل التاسع : الحركة والسكون..... ٥٧
الفصل العاشر : الزمان..... ٦٣

الفن الثاني : الفلكيات..... ٦٧
الفصل الأول : الفلك مستدير..... ٦٧
الفصل الثاني : الفلك بسيط..... ٧٢
الفصل الثالث : الفلك قابل للحركة المستديرة..... ٧٥
الفصل الرابع : الفلك لا يقبل الكون والفساد..... ٨٢
الفصل الخامس : الفلك يتحرَّك على الاستدارة..... ٨٤
الفصل السادس : الفلك متحرك بالإرادة..... ٨٩
الفصل السابع : القوة المحرِّكة للفلك..... ٩١
الفصل الثامن : المحرِّك القريب للفلك قوة جسمانية..... ٩٤
الفن الثالث : العنصريات..... ٩٧
الفصل الأول : البسائط العنصرية..... ٩٧
الفصل الثاني : كائنات الجو..... ١٠٠
الفصل الثالث : المعادن..... ١٠٧
الفصل الرابع : النبات..... ١٠٨
الفصل الخامس : الحيوان..... ١١٣
الفصل السادس : الإنسان..... ١١٩
قسم الإلهيات..... ١٢٤
الفن الأول : تقاسيم الوجود..... ١٢٤
الفصل الأول : الكلي والجزئي..... ١٢٥
الفصل الثاني : الواحد والكثير..... ١٢٧
الفصل الثالث : المتقدم والمتأخر..... ١٣١
الفصل الرابع : القديم والحديث..... ١٣٢

الفصل الخامس : القوة والفعل..... ١٣٥
الفصل السادس : العلة والمعلول..... ١٣٦
الفصل السابع : الجوهر والعرض..... ١٤٢
الفن الثاني : العلم بالصانع وصفاته..... ١٥٠
الفصل الأول : إثبات الواجب لذاته..... ١٥٠
الفصل الثاني : وجود واجب الوجود نفسُ حقيقته..... ١٥٢
الفصل الثالث : وجوب الوجود وتعينه عين ذاته..... ١٥٥
الفصل الرابع : توحيد واجب الوجود..... ١٥٦
الفصل الخامس : الواجب لذاته واجب من جميع جهاته..... ١٥٧
الفصل السادس : الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده..... ١٥٩
الفصل السابع : الواجب لذاته عالم بذاته..... ١٦١
الفصل الثامن : الواجب لذاته عالم بالكليات..... ١٦٣
الفصل التاسع : الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي..... ١٦٦
الفصل العاشر : الواجب مريد للأشياء وجواد..... ١٦٨
الفن الثالث : الملائكة..... ١٧٠
الفصل الأول : إثبات العقل..... ١٧٠
الفصل الثاني : إثبات كثرة العقول..... ١٧٢
الفصل الثالث : أزلية العقول وأبديَّتها..... ١٧٦
الفصل الرابع : كيفية توسط العقول بين البارئ والعالم الجسماني..... ١٧٧
خاتمة الكتاب..... ١٨٤
الهداية الأولى..... ١٨٤
الهداية الثانية..... ١٨٧

الهداية الثالثة..... ١٩٠
الهداية الرابعة..... ١٩٠
الهداية الخامسة..... ١٩٢
الهداية السادسة..... ١٩٢
الأعلام المترجم لهم..... ١٩٥
المحتويات..... ١٩٦